

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخامسة والسبعون

الجلسة **٨٧٤١**

الأربعاء، ٤ آذار/مارس ٢٠٢٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد وو هايتاو	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إستونيا	السيد يورغينسن
	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد سيهاب
	بلجيكا	السيدة فليربيرغ
	تونس	السيد بن لاغة
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سينغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة غونسالفيس
	فرنسا	السيدة غيغين
	فييت نام	السيد دانغ
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	النيجر	السيد أباري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد باركين

جدول الأعمال

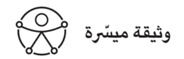
تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن الحالة في جنوب السودان (S/2020/145)

2005761 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن الحالة في جنوب السودان (S/2020/145)

الرئيس (*تكلم بالصينية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جنوب السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة مقدمي الإحاطتين التاليين: السيد ديفيد شيرر، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، والسيدة بيتي صنداي، منسقة المنتدى الشهري للنساء بشأن السلام والعمليات السياسية في جنوب السودان.

سينضم السيد شيرر والسيدة صنداي إلينا عن طريق التداول fالفيديو من جوبا.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2020/145، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في جنوب السودان.

أعطي الكلمة الآن للسيد شيرر.

السيد شيرير (*تكلم بالإنكليزية*): عندما أوافي مجلس الأمن بمعلومات عن جنوب السودان، فإن الأخبار غالبا ما تكون غير مشجعة. ولكن اليوم مختلف. فقد حدثت تطورات إيجابية أدت إلى تقدم البلد على طريق السلام المستدام.

لقد وافق الرئيس سلفا كير في ١٥ شباط/فبراير، خلافا لرغبات العديد من مؤيديه، على التوصل إلى حل توفيقي لإعادة جنوب السودان إلى موقعه السابق لعام ٢٠١٥ للولايات العشر على الرغم من أنه أضاف ثلاث مناطق إدارية. وبهذا التحول، قبل رياك مشار التحدي المتمثل في الانضمام إلى حكومة انتقالية في جوبا، يشغل فيها منصب النائب الأول لرئيس البلد، على الرغم من غياب الترتيبات الأمنية الانتقالية.

وبعد الخروج من حالة الجمود، أدى أربعة نواب للرئيس اليمين في احتفال أقيم في جوبا، حضره كبار القادة من السودان وجنوب أفريقيا وأوغندا. وأدى الخامس اليمين الدستورية في اليوم التالي. وأقدر دور رئيس أوغندا، موسيفيني، والمشير البرهان، رئيس المجلس السيادي الانتقالي في السودان، ورؤساء دول الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، إضافة إلى رئيس جنوب أفريقيا رامافوسا والمبعوثين الإقليميين ستيفن كالونزو وإسماعيل وايس في دعم هذه العملية. لكن الفضل في إحراز التقدم يعود إلى الرغبة السياسية لرجلين وضعا مصالح بلدهما في المقام الأول – الرئيس كير، بتقديم تنازلات حاسمة، ورياك مشار، بالموافقة على العودة إلى العاصمة التي تركها أثناء القتال في عام ٢٠١٦.

وكثيرا ما نتكلم عن الشجاعة في الحروب والمعارك، ولكن إحلال السلام أيضا يتطلب الشجاعة. وكان الارتياح هو الشعور السائد الذي أعرب عنه لنا في جميع أنحاء البلد، وتمثل التوافق في الآراء في أن الأولوية هي تشكيل الحكومة الانتقالية حتى يمكن الاتفاق المعاد تنشيطه بشأن حل النزاع في جمهورية جنوب السودان – والبلد – من إحراز تقدم. وبينما نتكلم، تتفاوض الأطراف الآن بشأن تخصيص الحقائب الوزارية. وفي الوقت نفسه، التزمت الجماعات غير الموقعة، من خلال جهود الوساطة التي بذلتها جماعة سانت ايجيديو، بوقف الأعمال العدائية في الشهر الماضي. وتهدف العودة إلى روما الأسبوع القادم إلى محاولة دفعها للتوصل إلى اتفاق.

ويمكن للحكومة الجديدة أن تحقق تغييرا إيجابيا. ومن المرجح أن يزداد عدد المشردين واللاجئين العائدين. ووفقاً للمنظمة الدولية للهجرة، فقد عاد بالفعل نحو ٨٠٠ ٠٠٠ شخص منذ توقيع اتفاق السلام لعام ٢٠١٨. وقد حث البيان المشترك الأول الصادر عن الرئاسة الجديدة – الرئيس ونائب الرئيس – في الأسبوع الماضي الناس في مواقع حماية المدنيين والبلدان المجاورة على العودة إلى ديارهم. والرسالة الجماعية هامة وحسنة التوقيت، إذ تأتي قبل موسم الأمطار والزراعة. وبالطبع فإن الرسالة تضع على الحكومة الجديدة المسؤولية لضمان أن تكون مناطق العودة آمنة لأولئك الذين يرغبون فيها.

وقد عززت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، من جانبها، وجودها الوقائي لبناء الثقة في مناطق العودة. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم شرطة الأمم المتحدة بتوسيع نطاق المساعدة التقنية والبدء في التعاون مع دائرة الشرطة الوطنية لتعزيز قدرات الشرطة.

لكن ندرة الخدمات الصحية والتعليمية في المناطق الريفية لم تشجع عمليات العودة. واختلال التوازن بين الخدمات في مواقع حماية المدنيين، على سبيل المثال، وخارجها واضح. وهو ما يحتاج إلى إنصاف عاجل من جانب الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية، بما في ذلك الجهات المانحة. فعلى سبيل المثال، يواجه موقع بانتيو لحماية المدنيين أعدادا كبيرة من الأطفال غير المصحوبين، الذين تركوا في الموقع لمواصلة تعليمهم بينما يعود البالغون، وذلك ببساطة لأن المدارس غير موجودة في قراهم.

كما تغيرت بيئة الحماية. وأدى وقف إطلاق النار وحرية تنقل قادة المعارضة في جميع أنحاء جنوب السودان إلى الحد من خطر العنف، وهو ما أكدته تقييمات المخاطر الأمنية التي أجرتها البعثة وشركاؤها. ونتيجة لذلك، أعطت البعثة الأولوية لحفظة السلام في مواقع الاضطراب ومناطق العودة. ويجري في أي وقت من الأوقات تشغيل ما بين خمس وثماني قواعد عمليات مؤقتة في مناطق نائية. فعلى سبيل المثال، انخفض وجود القوة داخل موقع حماية المدنيين في بور بنسبة ٧٠ في المائة. وقد حرر ذلك القوات للاستجابة بقوة لحماية المدنيين من العنف الطائفي الشديد في جونقلي الأسبوع الماضي وهذا الأسبوع. وقد تم تعزيز قاعدتنا في محلية بيبور لتوفير حماية أفضل لـ ٥ ٠٠٠ مدني فروا من المناطق المتاخمة، وأنشأت ثلاث قواعد عمليات مؤقتة في القرى المحيطة.

ومع ذلك، تواجه الحكومة الجديدة مجموعة هائلة من التحديات من اليوم الأول ستختبر وحدتها. وأشد الأمور إلحاحا ضرورة المضي قدما في الترتيبات الأمنية الانتقالية. والهياكل السابقة للمرحلة الانتقالية لا حاجة لها الآن. وتنفيذ تلك التدابير لا يزال بطيئا بشكل خطير. ونقلت البعثة أكثر من ٢٥٠ طنا من الإمدادات إلى مواقع التدريب لسد الثغرات العاجلة. ولكن على الصعيد العام في جميع المواقع، ليست هناك أي عملية من عمليات التسجيل، ولا أي عملية من عمليات التدريب الكبيرة، وهناك نقص في الإمدادات اللازمة للقوات.

وستواجه الحكومة الجديدة أيضا حالة إنسانية محفوفة بالمخاطر في العديد من ولاياتها.

إن الفيضانات الكبيرة والممتدة التي حدثت في العام الماضي، قضت على التحسن الذي كان متوقعا في مستويات الحصاد قبل ١٢ شهراً، ودُمرت المحاصيل، ونَفَقَتْ المواشي. ولوثت الفيضانات إمدادات المياه، مما أدى إلى تدهور الظروف الصحية، ولا سيما بالنسبة للأطفال، في المناطق التي لا توجد فيها موارد صحية. وساهمت الفيضانات أيضا في العنف الطائفي بين الرعاة. ليس من قبيل المصادفة أن أقسى ظروف انعدام الأمن الغذائي، بل أيضا أعنف جولات القتال، تقع في ولاية جونقلي، حيث أدت الخسائر في الماشية إلى تقويض النسيج الاجتماعي، الذي يتمحور حول إنتاج الماشية. إن خطر الأضرار الناجمة

عن الجراد، في خضم مشاكل جنوب السودان التي لا تنتهي، سيكون له تأثير كبير على البلاد. وتتأهب منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة استعدادا للقيام بعملية الرش لحماية المحاصيل.

إن وجود حكومة موحدة يبشر ببدء مرحلة جديدة. وسيكون اتفاق السلام، بطبيعة الحال، خريطة الطريق للسنوات الثلاث المقبلة. بيد أنه وبالتوازي مع ذلك، يحتاج جنوب السودان إلى معالجة أربع مسائل تشكل حجر الزاوية لأي دولة تعمل بشكل سليم.

أولا، يجب وضع حد للإفلات من العقاب، الأمر الذي سيتطلب زيادة الدعم للشرطة وسلسلة العدالة، ابتداء من جمع الأدلة إلى الملاحقات القضائية والمحاكمات. وفي الحالات التي ترتكب فيها جرائم، ولا سيما الجرائم الجنسية، يجب تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

ثانيا، يجب وضع حد للفساد. ذلك يتطلب المساءلة المالية والشفافية. وتوجد آليات حكومية ولكن كثيرا ما يتم تجاوزها. فعلى سبيل المثال، إذا تلقى العاملون الحكوميون وأجهزة الأمن مرتباتهم بانتظام كل شهر، سيركزون على وظائفهم، وليس على أعمال أخرى لدعم أسرهم.

ثالثا، يجب أن تنتهي التبعية. ويتطلب ذلك تحولا حازما من جانب الحكومة والمجتمع الدولي إلى دعم البرامج التي تعزز الاعتماد على الذات كلما اقتضى الأمر ذلك. نعم، هناك مجالات تحتاج إلى مساعدة إنسانية على جناح السرعة، ولكن ينبغي أن تكون هذه التدخلات أكثر عمقا تدريجيا وأن يجري رصدها بقوة.

رابعاً، يجب إنهاء الاستبعاد، مما يعني أن جميع سكان جنوب السودان جزء من العملية الديمقراطية، وأن للمجتمع المدني دوراً أكبر فيها، وأن هناك حيزا سياسياً يمكن فيه للناس الانتقاد والكلام بحرية. تلك هي الأسس التي تقوم عليها عمليات وضع الدستور والانتخابات المقبلة.

لقد دنا موعد تجديد عمل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. إن جنوب السودان، كما سمعنا ورأينا، مع تشكيل الحكومة الجديدة في حالة تغير مستمر؛ ولذلك، من السابق لأوانه اقتراح تغيير كبير. وسيكون من الممكن التوصل إلى تفاهم أفضل في الأشهر المقبلة. وحتى ذلك الحين، في رأيي إن الولاية الحالية للبعثة واسعة بالقدر الكافي لمواصلة أنشطة بناء السلام الدائم وحماية المدنيين. ومع ذلك، ستقتضي الحاجة التركيز على مجالين، ألا وهما تنقل حفظة السلام، الذي تحسن، وهناك خطط لزيادة تعزيزه من خلال زيادة الدعم بالتنقل على المسارين النهري والجوي، ولا سيما خلال موسم الأمطار؛ وينبغي توسيع دور شرطة الأمم المتحدة وأنشطة وحدة سيادة القانون من أجل التصدي على نحو أفضل للإفلات من العقاب ودعم التحول إلى إنفاذ القانون المدني والمساءلة.

أخيرا، يقول لنا المشككون إننا كنا هنا من قبل. ومع ذلك، من المهم أيضا الاعتراف بأن هذه ظروف متغيرة. ومن المرجح أن المجتمع الدولي سيأخذ الحيطة والحذر من تكرار أخطاء الماضي. وهذا، بطبيعة الحال، صحيح، ولكن لا يمكننا أن نتقهقر تماما لننتظر ونرى ما سيحدث قبل التعهد بالالتزام. ويمكن لأعمالنا أن تحفز جنوب السودان على تحقيق المزيد من السلام المستدام؛ ويمكن أن يكون هناك سلام مستدام. وإن تقاعسنا يمكن أن يساعد في الحكم عليه بالفشل. في الأسابيع الماضية، أظهر تحلى قادتها بروح القيادة. ويؤمل أن يستمر ذلك. ولا بد من عدم التراجع عن اتفاق السلام أو وقف إطلاق النار. ويجب أن يظل الشركاء الدوليون منخرطين – سواء في التضامن أو في بعض الأحيان بالضغط – للتشجيع على التوصل إلى حل وسط من أجل تحقيق الوحدة والحفاظ عليها. ويعتمد مستقبل جنوب

السودان على القدرة على التوصل إلى حل وسط والحفاظ على تلك الوحدة.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أشكر السيد شيرِر على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة صنداي.

السيدة صنداي (*تكلمت بالإنكليزية*): إنه لشرف لي حقا، بوصفي ممثلة للمجتمع المدني في جنوب السودان، أن أطلع مجلس الأمن على الحالة في بلدي ومنذ استكمال معلم تاريخي في مسيرتنا الطويلة نحو السلام في جنوب السودان. أود أن أكرس ملاحظاتي لجميع نساء جنوب السودان اللائي ناضلن نضالا قويا جدا من أجل اتفاق السلام هذا، واللائي يواصلن العمل بلا كلل لدعم مجتمعاتهن المحلية في الميدان.

اسمي بيتي صنداي. أمثل اليوم المنتدى الشهري للنساء المعني بالسلام والعمليات السياسية في جنوب السودان. منذ عام ٢٠١٤، ما برحنا نعمل على التقاء نساء جنوب السودان من جميع مناحي الحياة لنكفل أننا نؤدي دورا حاسماً في عمليات السلام. كذلك فإني عضو في التحالف النسائي لجنوب السودان وعضو في منظمة تمكين المجتمع المحلي من أجل التقدم، وهي منظمة شاركت في محادثات السلام في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٨.

أود أن أستهل كلمتي بشكر المجلس على جهوده في الدفع قدما نحو التنفيذ الكامل لاتفاق عام ٢٠١٨ الذي جرى تنشيطه بشأن حل النزاع في جمهورية جنوب السودان، بما في ذلك من خلال زيارة أعضاء المجلس إلى جنوب السودان في تشرين الأول/أكتوبر. إن المجلس بعقد لقاء مع زملائي في جوبا، ساعدنا على إيجاد مجال للمجتمع المدني في بلدي في مرحلة حرجة. وبعد أسبوعين فقط من تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية التي طال انتظارها، أود أن أركز في ملاحظاتي على الحالة على أرض الواقع في جنوب السودان من منظور المجتمع المدني، ولا سيما من منظور المنظمات التي تقودها النساء.

إن استكمال الجوانب الرئيسية لاتفاق السلام قبل الموعد النهائي المحدد في ٢٢ شباط/فبراير يقربنا بلا نزاع من رؤية جنوب السودان الشامل للجميع والسلمي الذي أبقى عليه المواطنون العاديون على جذوة حية في قلوبهم. أما البديل فكان عودة الحرب إلى أعتابنا، لو لم يتم التمسك بوقف إطلاق النار الذي قلل بشكل كبير من العنف السياسي. ومن الجدير بالذكر أن منظمات المجتمع المدني في جنوب السودان عملت بلا كلل لإبقاء المجتمع الدولي منخرطا وإضفاء وزن وقوة على توصياتنا في التوازن السياسي. إني لعلى ثقة بأن بوسعي أن أتكلم باسم شقيقاتي وأشقائي، إذ أقول نحن ممتنون لكون المجلس لم يغض الطرف عن قضيتنا. لقد تطلب السلام تقديم تنازلات كبيرة من جميع الأطراف، وعندما قيل وجب قوله وفعل ما وجب فعله، أعتقد أنه كان ضغطا من المنطقة، ومن الاتحاد الأفريقي ومن المجتمع الدولي برمته، مما أجبر قادة جنوب السودان على تقديم مصلحة شعبنا على كل شيء.

ليست هذه هي المرة الأولى التي يداعبنا فيها الأمل. ولكنني أتذكر بمرارة العودة إلى العنف والمعاناة التي أعقبت انهيار الاتفاقات السابقة، حيث سارع أصدقاء جنوب السودان إلى وصفها بالنجاح، عندما مكّن انفصالهم من جعل المصالح الشخصية تسود مرة أخرى. لقد دفعت النساء والفتيات أبهظ ثمن لهذا الفشل في إحلال السلام في بلد ما برحت فيه بعض المخاطر الشديد تحيق بهن. يجب على الناجيات من الاغتصاب الجماعي في بانتيو في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٨ والبالغ عددهن ١٢٥ امرأة إقناع المجتمع الدولي بالتعهد ”بعدم تكرار ذلك أبدا“، وأن يكون جادا في ذلك هذه المرة.

إن التقدم الذي تحقق مؤخرا في عملية السلام يبعث الأمل من جديد في جنوب السودان إذ تم إسكات قعقعة البنادق،

ويمكن للحكومة أن تستخدم الموارد الوطنية لمعالجة القضايا الرئيسية، من قبيل تعليم الفتيات، وزواج الأطفال، وخلق فرص عمل للشباب، وتوفير الخدمات الأساسية للمجتمعات المحلية. وفي حين أن الحالة على أرض الواقع لا تزال هادئة، نأمل أن تظل المنازعات السياسية الحالية بين الأطراف التي تتساوم على الاختصاصات الوزارية كذلك وألا تعيدنا إلى حافة الهاوية.

ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات خطيرة تنتظرنا. ولا يزال العنف يؤدي إلى نزوح المجتمعات المحلية في أجزاء من البلد، كما أن المساعدة الإنسانية لا تزال بالغة الأهمية كما كانت دائما بالنسبة لأكثر من سبعة ملايين شخص محتاج. ولا تزال النساء والفتيات معرضات بشدة لخطر الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي أو الجنساني عندما يخرجن لجلب الطعام والماء. وتحتاج المجتمعات المحلية إلى إعادة البناء، حيث لا يزال ١,٥ مليون شخص نازحين وهم غير متيقنين بشأن سلامتهم وتوفر الخدمات إذا ما عادوا. ولا يزال أكثر من مليوني لاجئ خارج البلد، معظمهم من النساء والأطفال.

وقد زرت مؤخرا مركز Rejab الموحد لتدريب الشرطة في جوبا وصُدمت عندما رأيت مدى عدم ملائمة الظروف في الموقع، حيث لا تتوفر للنساء الحوامل والأمهات المرضعات ونحو ٧٠٠ طفل المنشآت والخدمات المناسبة. وبعد زيارة للموقع برفقة ''اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها''، كان علينا أن نعود كنساء من جنوب السودان إلى المركز تعبيرا عن تضامننا مع أخواتنا لمساعدتهن في التعامل مع المعاناة التي يكابدنها هناك. وأحاجج بالقول إنه ينبغي تنفيذ تدابير لمعالجة هذه الظروف غير الملائمة وضمان عدم نقل الحوامل إلى مركز التدريب إلى أن يلدن.

وعلى الجبهة السياسية، يثلج صدورنا أن نرى منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات التي تقودها النساء، وقد زاد نفوذها من خلال مشاركتها الثابتة في عملية السلام. وكان لهذه المنظمات دور حاسم في بعض التقدم الذي أُحرز مؤخرا من خلال الدعوة إلى زيادة تمثيل المرأة وتمديد الموعد النهائي السابق للمرحلة الانتقالية لمدة ١٠٠ يوم وتسوية عدد من المنازعات بين الولايات.

لقد ناضلت نساء جنوب السودان بجد في سبيل التوصل إلى اتفاق السلام وصموده. ومع ذلك، لا نزال بعيدين عن بلوغ حصة ٣٥ في المائة للنساء في هيئات الحكومة الانتقالية، ولا سيما على مستوى الولايات، حيث لا تشمل قائمة حكام الولايات التي لا تزال قيد التفاوض امرأة واحدة.

ويقودني ذلك إلى توصياتي بشأن ما يمكن أن يفعله مجلس الأمن لدعم شعب جنوب السودان في طريقنا نحو تحقيق السلام والأمن للجميع. أولا، إنني أحث جميع أصدقاء جنوب السودان، بما في ذلك مجلس الأمن، على مواصلة مساعيهم الدبلوماسية بصورة كاملة حتى يتسنى للأطراف العمل على حل المسائل المعلقة لكفالة التنفيذ السريع لاتفاق السلام. وفي هذا الصدد، نأمل أن يتمكن المجلس من إقناع بعض السياسيين في جنوب السودان بأن الأفراد المدرجين في قوائم الجزاءات الدولية ينبغي ألا يكونوا جزءا من حكومة جديدة.

ولا تزال مئات الآلاف من الأسر تنتظر ظروفا آمنة وكريمة للعودة إلى ديارها. وسيكون من المهم للغاية أن يحث مجلس الأمن وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان الحكومة على كفالة قيام القوات المسلحة بإخلاء المنازل المدنية دون مزيد من التأخير، على النحو المطلوب في اتفاق السلام. وبالمثل، ينبغي أن يستمر إصلاح قطاع الأمن حتى يتسنى أن يكون لدينا جيش محترف وموحد يضم أفرادا مزودين بالتدريب المناسب للحفاظ على سلامة جميع مواطني جنوب السودان. ومن أجل سلامة النساء والفتيات على وجه الخصوص، يجب أن يشمل ذلك التدريب على مكافحة العنف الجنساني.

وبعد سنوات من الانتهاكات، فإن السلام يتطلب تحقيق العدالة. ونأمل أن يكرر أعضاء مجلس الأمن تأكيد دعمهم للعدالة الانتقالية في جنوب السودان، التي يجب أن تشمل المساءلة عن العنف الجنساني، إذا قُدر للأحوال في بلدي أن تتغير.

وسيتطلب الأمر أن نعمل جميعا لبناء جنوب سودان آمن ومزدهر. وتعول المنظمات الشعبية على مجلس الأمن للمساعدة من خلال حث جميع الأطراف على احترام الحيز الذي يمكن للمجتمع المدني أن يسهم فيه. ولا بد على وجه الخصوص من الاعتراف بالمنظمات التي تقودها المرأة نظرا للدور الأساسي الذي تؤديه في بناء السلام على الصعيد الوطني وعلى صعيد المجتمعات المحلية. ولن تحقق دولتنا الفتية هذه كامل إمكاناتها إلا من خلال المشاركة الهادفة للمرأة والمنظمات التي تقودها المرأة في الحياة العامة. ونحن بحاجة إلى أن يقف المجلس معنا فيما نجدد دعوتنا لجميع الأطراف إلى الوفاء بالوعد الذي تحقق بشق الأنفس بتخصيص حصة تمثيلية للمرأة في الحكومة نسبتها ٣٥ في المائة.

أخيرا، بينما ينظر مجلس الأمن في تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، من المهم للغاية الحفاظ على جميع الأحكام القائمة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتواصل البعثة مع مختلف الجماعات النسائية، ولا سيما تلك التي تعمل لأجل إنهاء العنف الجنساني. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه لكي تنجح البعثة، ينبغي لها أن تتشاور مع طائفة واسعة من منظمات المجتمع المدني النسائية لتوجيه عملها في مجالات حماية المدنيين وبناء الثقة والوساطة.

وتعيش النساء والفتيات في خوف منذ أمد بعيد في جنوب السودان، حيث لا تزال أعمال العنف الجنساني تسجل بعض أعلى معدلاتها في العالم. وكأم ومدافعة عن حقوق الإنسان، أريد أن أتأكد من عدم انزلاق النساء والفتيات في جنوب السودان إلى وضع الضحايا: فلدينا صوت ويجب أن يكون لنا رأي في مستقبل بلدنا.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أشكر السيدة صنداي على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد باركن (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام شيرر على تفانيه في خدمة جنوب السودان وعلى إحاطته الحسنة التوقيت. وتجدر الإشادة بدعوة السيدة صنداي المستمرة إلى إطلاق عملية سلام شاملة للجميع في جنوب السودان. ونشكرها على الملاحظات التي أدلت بها باسم المرأة والمجتمع المدني في جنوب السودان.

ترحب الولايات المتحدة بقرار الحكومة والمعارضة تشكيل حكومة انتقالية جديدة للوحدة الوطنية. وننوه بالحلول التوفيقية الهامة التي اتفقت عليها جميع الأطراف من أجل اتخاذ هذه الخطوة الهامة إلى الأمام في عملية السلام. ونشيد أيضا بجهود الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وبلدان المنطقة وأصحاب المصلحة الآخرين لتعاونهم المباشر والمستمر مع قادة جنوب السودان قبل حلول الموعد النهائي المحدد في شباط/فبراير.

ويحدونا الأمل في أن يتمكن شعب جنوب السودان الآن من رؤية بصيص من الأمل والتقدم. غير أنه لكي يستمر هذا التقدم، يجب على قادة جنوب السودان أن ينظروا إلى التطورات الأخيرة باعتبارها خطوة أولى هامة على الطريق الطويل نحو السلام الدائم. ويجب أن يستمر العمل الشاق المتمثل في التوصل إلى حلول توفيقية والتعاون.

ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل انخراطه في تشجيع إحراز تقدم في المجالات التي تعالج الأسباب الكامنة وراء النزاع. والفترة الحالية هي فترة حساسة للغاية بالنسبة لتنفيذ الترتيبات

الأمنية. ويؤدي التقارب المكاني للقوات الحكومية وقوات المعارضة خلال عملية التجميع والتدريب إلى ارتفاع خطر النزاع. ويجب على قادة جنوب السودان أن يواصلوا تعزيز حرمة وقف إطلاق النار الدائم وأن يكونوا مستعدين لنزع فتيل التوترات في حالة حدوث احتكاكات بين القوات. كما نحث قادة جنوب السودان على اتخاذ تدابير لوقف العنف المستمر بين القبائل، مثل الاشتباكات التي شهدتها ولاية جونقلي مؤخرا.

ولا تزال المساعدة الإنسانية تشكل شريان حياة حاسما لأكثر من نصف سكان جنوب السودان. ويجب الاستمرار في تحسين إمكانية وصول العاملين في المجال الإنساني إلى أضعف السكان، ولا سيما في سياق تزايد انعدام الأمن الغذائي. وندعو الحكومة الجديدة إلى إزالة العقبات البيروقراطية التي تحول دون إيصال المساعدة التي تمس الحاجة إليها في الوقت المناسب.

ولم تكن الإدارة الشفافة والخاضعة للمساءلة للموارد والدعم المالي المستمر الذي تقدمه الحكومة الانتقالية لعملية السلام أهم في أي وقت مما هما عليه الآن. ولتوطيد مكاسب السلام، يتعين أن يرى شعب جنوب السودان أن موارد البلد تُستخدم لتقديم الخدمات التي يمكن أن تدعم التنمية المستدامة.

وكما سمع أعضاء مجلس الأمن أثناء زيارتهم إلى جوبا في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، لا يمكن أن يكون هناك سلام في جنوب السودان من دون عدالة. ويجب على قادة جنوب السودان الآن أن يعملوا معا لمعالجة قضايا العدالة الانتقالية والمساءلة، بما في ذلك إنشاء المحكمة المختلطة لجنوب السودان التابعة للاتحاد الأفريقي. ويوثّق تقرير اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في جنوب السودان الصادر في شباط/فبراير انتهاكات مثيرة للجزع لحقوق الإنسان، بما في ذلك استخدام التجويع كأداة من أدوات الحرب والعنف الجنسي المستمر المتصل بالنزاع الذي ترتكبه القوات من جميع الأطراف. ونتوقع من الحكومة الجديدة أن تأخذ هذه النتائج على محمل الجد.

وندين بصفة خاصة اختطاف النساء والفتيات على يد قادة الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في ولاية غرب الاستوائية.

نحن نشعر بالقلق أيضا إزاء التقارير حول عنف جنسي وجنساني ارتكبه أفراد من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وجبهة الخلاص الوطني في ولاية وسط الاستوائية. وبتشكيل الحكومة الجديدة، نتوقع ضمانات توقف مثل هذه الانتهاكات وتكفل المساءلة.

أحد الفروق بين عملية السلام الحالية والمحاولات الفاشلة السابقة لتحقيق السلام في جنوب السودان هو بعض التحسن في الشمولية فيما يتعلق بالمجتمع المدني والمرأة والشباب والجماعات الدينية، من بين فئات أخرى. إننا نشجع على استمرار التقدم في إشراك المجتمعات المحلية المتنوعة لجنوب السودان في عملية تنفيذ اتفاق السلام.

تؤدي بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان دورًا حيويًا في دعم الاستقرار في جنوب السودان. ويدرك المجلس أن تشكيل الحكومة الانتقالية السابقة قد تسبب في سنوات من العنف والانتهاكات الوحشية لحقوق الإنسان. لهذا السبب، وفيما يتعلق بالتجديد المقبل لولاية البعثة، نحن نسعى إلى ضمان احتفاظ البعثة بالأدوات اللازمة لدعم عملية السلام والتصدي لاندلاع أعمال العنف.

ولكي تقوم البعثة بدورها في دعم عملية السلام يجب أن تكون قادرة على أداء عملها دون قيود أو انتهاكات لاتفاق مركز القوات الخاص بها. إننا نحث الحكومة الجديدة على دعم البعثة في الوفاء بولايتها والاستفادة من وجود الأمم المتحدة لتعزيز السلام في جنوب السودان.

لقد أحرز قادة جنوب السودان تقدما سياسيا هاما. ونحن نقدر تماما جهودهم. وندرك أيضًا أن الحفاظ على زخم عملية

السلام يعني الاستمرار في إبداء الاستعداد لتقديم تنازلات والتعاون بشأن القضايا الصعبة التي ناقشتها. إن التقدم في هذه القضايا هو بالتحديد ما سيتيح لشعب جنوب السودان جني فوائد ملموسة من التطورات المشجعة الأخيرة.

تواصل الولايات المتحدة الوقوف إلى جانب شعب جنوب السودان في سعيه لتحقيق السلام والاستقرار والازدهار.

السيدة غيغين (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أبدأ بتوجيه جزيل الشكر للسيد ديفيد شيرر والسيدة بيتي صنداي على إحاطتيهما الإعلاميتين النيرتين للغاية والتزامهما الشخصي بالسلام في جنوب السودان.

بعد التأجيل مرتين، يسعدنا الآن أن يكون بوسعنا الترحيب بإنشاء حكومة الوحدة الوطنية. وتشيد فرنسا بالطرفين على روح التوفيق والحوار وتشيد بالهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي على التزامهما الراسخ بالعملية.

لقد تم الآن الوصول إلى مرحلة هامة، لكن عملية بناء السلام الدائم لا تزال طويلة. يجب أن تعين الأحزاب عدة وزراء وكذلك محافظين وأعضاء في الهيئة التشريعية. كما أن هناك حاجة إلى المشاركة الفعالة والكاملة والهادفة للنساء والشباب. ويجب في هذا الصدد التمسك الكامل بحصة النساء المنصوص عليها في الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جنوب السودان.

ويتعين الآن على الحكومة الانتقالية أن تنفذ على وجه السرعة الإصلاحات المتفق عليها بموجب الاتفاق، وخاصة إصلاح قطاع الأمن، والعدالة الانتقالية، ومساءلة المحافظين، والشفافية في المالية العامة. يجب أن يكون الشعب السوداني قادراً على التعبير بحرية عن تطلعاته إلى السلام في فضاء سياسي مفتوح. واحترام الحريات الأساسية للصحفيين وجميع المواطنين هو أمر بالغ الأهمية.

يجب أن يكون تعزيز الثقة هو الشعار خلال هذه المرحلة الانتقالية. احترام الالتزامات التي تم التعهد بها بموجب الاتفاق هو وحده الذي يمكنه رتق النسيج الاجتماعي الذي مزقته سنوات من الصراع. يجب إعادة بناء الثقة على مستوى القيادة، ولكن أيضًا على مستوى المجتمع المحلي. ونرحب في هذا الصدد بالعمل الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة لمنع نشوب الصراع المحلي والعمل على تحقيق المصالحة بين القبائل.

وتشجع فرنسا الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي وشركاء جنوب السودان الرئيسيين على مواصلة التعبئة الكاملة خلال هذه المرحلة الانتقالية. إن المراحل الانتقالية، كما هو معروف جيدًا، محفوفة بالمخاطر، وسيحتاج الطرفان إلى اهتمام شديد ومستمر من جانب المجتمع الدولي حتى لا ينحرف عن المسار الذي حدده اتفاق السلام. وأرحب في هذا الصدد بالدور الحاسم الذي تؤديه جماعة ”سانت إغيديو“ في تحقيق تقارب بين الحكومة والجماعات المسلحة غير الموقعة.

لقد حان الوقت لكي يتمكن شعب جنوب السودان أخيراً من التمتع بمكاسب السلام. إننا ندرك الحالة الإنسانية المأساوية وحقيقة أن احتياجات الناس لم تتناقص. أدعو جميع الأطراف إلى توفير مساعدات إنسانية آمنة ودون عوائق لجميع المحتاجين إليها. وهذا يتطلب حماية العاملين في المجالين الإنساني والطبي وكذلك البنية التحتية المدنية.

لقد أكدت السيدة بيتي صنداي في إحاطتها الإعلامية مرة أخرى الأهمية القصوى لمواصلة مكافحة العنف الجنسي وحماية الأطفال من الانتهاكات الجسيمة التي يتعرضون لها. إن إنشاء المحكمة المختلطة المنشأة بموجب الاتفاق، وبدعم من الاتحاد الأفريقي، ينبغي أن يساعد في مواجهة الإفلات من العقاب والمساهمة في الحد من هذا العنف.

إننا نستعد لتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في وقت يتم فيه إحراز تقدم مشجع، لكن الوضع

لا يزال هشاً ومجهولاً. لذلك نعتقد أنه من المعقول الحفاظ على شكل البعثة وولايتها دون تغيير هذا العام. وفي العام المقبل، إذا استمرت عملية السلام في التقدم، يمكننا إعادة النظر في الولاية لتعكس السياق الجديد من أجل توفير الدعم الأمثل لمرحلة بناء السلام.

تؤيد فرنسا بالكامل الجهود المبذولة لزيادة قدرة البعثة على التنقل وتمكينها من الاضطلاع بولاية الحماية المدنية على أفضل وجه. ومن المهم في هذا الصدد أن تتمتع البعثة بحرية الحركة في شتى أنحاء إقليم جنوب السودان بأكمله. ويشجع وفد بلادي البعثة أيضا على المثابرة في جهودها لتعزيز النظام القضائي في جنوب السودان، لا سيما من خلال المحاكم القضائية المتنقلة.

أخيراً، يعرب بلدي عن امتنانه للخوذ الزرق والشرطة والموظفين المدنيين المنتشرين في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وكذلك لجميع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني الموجودة في جنوب السودان، والذين يقومون في ظل ظروف صعبة بتقديم الدعم الحيوي لسكان جنوب السودان.

السيد ألين (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعرب، سيدي، عن مدى سرورنا لأن نراكم تتولون الرئاسة خلال ما أظن أنه سيكون الشهر الأخير لكم معنا في المجلس، ولذلك فإنه جميل جدا أن نراكم في الرئاسة.

واسمحوا لي أيضا أن أشكر الممثل الخاص شيرر على إحاطته الإعلامية وعلى كل ما فعله. كما أود أن أشكر السيدة صنداي على إحاطتها الإعلامية الثاقبة وجهودها المستمرة في السعي لتحقيق العدالة والمساءلة للمرأة في جنوب السودان. لقد كان الالتقاء بها وبزملائها الناشطين في المجتمع المدني جزءًا ملهمًا من زيارتنا الأخيرة إلى جوبا، ويسرني أن أسمع منها أن اهتمام المجلس في ذلك الحين قد ساعدها محليًا على إفساح ذلك المجال.

اسمحوا لي أن أبدأ، مثل الآخرين، بالترحيب بالأخبار الإيجابية للغاية عن قرار الأطراف في جنوب السودان بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية. إن شعب جنوب السودان ينتظر هذه الخطوة الهامة منذ فترة طويلة، وينضم إليه شعب المملكة المتحدة للاحتفال بهذا التقدم المهم. لذلك اسمحوا لي أن أحيي روح القيادة التي أظهرها الرئيس كير والنائب الأول للرئيس مشار بتقديمهما للتنازلات اللازمة، بما في ذلك على وجه الخصوص التنازلات المتعلقة بعدد الولايات وتكوينها. إن إعطاء الأولوية لشعب جنوب السودان هو ما يهم وهذا هو الاختبار لروح القيادة لديهما.

واسمحوا لي أيضا أن أشيد بدور المنطقة في الجهود المبذولة للجمع بين الطرفين. إنني أتفق تماما مع الممثل الخاص للأمين العام على أهمية الوحدة التي أظهرتها المنطقة دون الإقليمية وما وراءها والجهود التي بذلتها. وكما قال هو فإنه يجب توجيه جزيل الشكر للمجتمع الدولي على ما أبداه من عناية واهتمام فائقين. ومع ذلك، فقد نسي شخصًا واحدًا، لذلك أود أن أشكره هو شخصيًا على كل ما فعله.

لكن اسمحوا لي أيضا أن أردد كلمات تحذير الممثل الخاص للأمين العام شيرر. من المهم حقًا أن يلمس عموم السكان فوائد هذا التقدم. هذا لم يحدث بعد. يظل تركيزنا على مساعدة شعب جنوب السودان على أن يعيش حياة خالية من الجوع والعنف والخوف. فلن يتقدم جنوب السودان إلا من خلال التنفيذ الحقيقي للالتزامات التي تعهدت بها جميع الأطراف.

دعونا لا ننسى أن هذا الصراع قد قتل قرابة ٤٠٠ ألف شخص؛ وترك ٧,٥ مليون شخص في حاجة إلى المساعدات الإنسانية؛ وشوهد استخدام العنف الجنسي والجنساني كسلاح من أسلحة الحرب، وأكثر من ٤ ملايين نازح وحوالي ٦,٥ مليون شخص يتعرضون لخطر انعدام الأمن الغذائي الحاد.

ستواصل المملكة المتحدة الوقوف إلى جانب جنوب السودان وشعبها في هذا المسعى. نحن لا نزال من أكبر الجهات المانحة للمساعدات الإنسانية. ففي العام الماضي قدمت المملكة المتحدة لجنوب السودان مساعدات إنسانية بأكثر من ٢٢٠ مليون دولار.

كما قلت، فإن الخطوات المتخذة مؤخراً ليست سوى بداية للمرحلة التالية من إحداث التغيير من أجل شعب جنوب السودان. ونأمل أن تستمر روح التسوية هذه وأن يتم إحراز تقدم سريع بغية التصدي للتحديات الكثيرة المقبلة.

ما يأتي في الطليعة هو ضرورة أن نرى تشكيل حكومة جامعة في الوقت المناسب، مع تخصيص المناصب والحقائب. والخطوة الملموسة للغاية التي يمكن اتخاذها هي ضمان المشاركة الفعالة للمرأة، كما أوضحت ذلك السيدة صنداي، في هذه الحكومة وفي مستقبل جنوب السودان على حد سواء. وفي هذا الصدد، أود أن أقول ببساطة إن حصة الـ ٣٥ في المائة ينبغي أن تكون الحد الأدنى، وليس الحد الأقصى. وأرحب بتعليقات السيدة صنداي بصفة عامة، وأتفق معها بصفة خاصة على ضرورة استخدام ثروة جنوب السودان من الموارد الطبيعية لدعم شعبه، بما في ذلك تعليم الفتيات كأولوية.

ويجب الآن الاضطلاع بالمهام التي كان ينبغي إنجازها خلال فترة ما قبل المرحلة الانتقالية. ويشمل ذلك توحيد القوات وتجميعها. ومن شأن التنفيذ الجزئي أن يجلب تحديات أمنية جديدة، يجب ألا تحدث. ونود أن نرى الشفافية الكاملة في ذلك الصدد، بما في ذلك فيما يتعلق بالأموال التي تم صرفها بالفعل. ومن شأن بذل جهود للتصدي للمستويات المتزايدة من العنف بين القبائل واتخاذ خطوات فورية لمعالجة الحالة الإنسانية أن يبرهنا على أن الحكومة تعطي الأولوية لشعبها.

ويجب على المجلس أن يبقي هذه المسألة قيد نظره. وقد أظهر التاريخ أن العنف في جنوب السودان يمكن أن يتصاعد بسرعة. وبالإضافة إلى الالتزام المستمر للحكومة الجديدة، نعتقد أن الجهود الدولية التي شهدناها مؤخرا تحقق هذه الفوائد والمكاسب، يجب أن تستمر في جنوب السودان من أجل تهيئة بيئة مواتية لإحلال السلام المستدام. وفي إطار ذلك، نعتقد أنه من المهم الإبقاء على نظام الجزاءات لردع أي مخربين محتملين لعملية السلام، فضلا عن حظر الأسلحة القائم لحماية شعب جنوب السودان. وبطبيعة الحال، يجب تطبيق الإعفاءات الضرورية بالطريقة الصحيحة.

لقد دعم مجلس الأمن جنوب السودان على مدى السنوات والأشهر الماضية. وكانت فترة صعبة للغاية ولكن الاهتمام والتركيز القويين، بما في ذلك زيارتنا الأخيرة، كانت كلها عناصر هامة لدعم السلام. وعلينا كمجلس، الحفاظ على ذلك الاهتمام والتركيز. وخلال زيارة مجلس الأمن، أتذكر بوضوح كلمات أحد ممثلي المجتمع المدني الذين التقينا بهم فيما يتعلق بالأطراف في جنوب السودان. وقال ذلك الممثل:

”عندما يتحدون، فإنهم ينهبوننا. وعندما ينقسمون، فإنهم يقتلوننا. فمن الأفضل أن يكونوا متحدين“.

إن أبناء شعب جنوب السودان يستحقون عالما لا يتعرضون فيه للخطر ويكونون قادرين فيه على الاستفادة من إمكاناتهم وعيش حياتهم على أكمل وجه. وكما نقول للجميع على هذا الكوكب، لا ينبغي أن يتخلف أحد عن الركب.

وقد أظهر الرئيس ونائب الرئيس قيادة للوصول إلى هذه المرحلة. فالقيادة الحقيقية تعني القدرة على تقديم تنازلات لصالح شعبهما. وإنني أحييهما على ذلك. غير أن هذه ليست سوى البداية. ونحن بحاجة إلى أن يظهر الزعيمان وجميع السياسيين في جنوب السودان قيادة حقيقية الآن. لقد بدأ العمل الشاق للتو.

السيد سنغر وايسنغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر السيد شيرر والسيدة صنداي على إحاطتيهما المهمتين.

لقد شكل جنوب السودان رسميا حكومة وحدة وطنية انتقالية. ونرحب بذلك الاتفاق وباستعداد الأطراف لتنحية خلافاتها جانبا وإفساح المجال لعملية سلام مستدامة. وفي هذا الصدد، نود أن ننوه بدور الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وغيرها من الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية في جهود الوساطة التي تبذلها في تلك العملية. ونأمل أن تتيح هذه الخطوة المشجعة النهوض بالإصلاحات المتفق عليها، ولا سيما الإصلاحات المتصلة بالعدالة الانتقالية والمساءلة والشفافية في الإدارة العامة. وفي الوقت نفسه، نأسف لحوادث العنف القبلي التي وقعت مؤخرا، والتي تسببت في وقوع خسائر بشرية فادحة ما بين قتلى وجرحى، فضلا عن الحالة الأمنية المتقلبة على طول الحدود.

ولئن كان من الواضح أن هذا التقارب بين الأطراف يشكل خطوة هامة إلى الأمام، فإن من الواضح بنفس القدر أيضا أنه لن ينجح إلا إذا أسفر عن القضاء على الأسباب الجذرية للنزاع. ومن دواعي القلق البالغ، إشارة التقرير الأخير للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى أن أكثر من نصف السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي بشكل حاد. وثمة حاجة ملحة إلى أن ينعكس هذا الالتزام في تحسين نوعية حياة السكان، حيث يحتاج أكثر من ٧ ملايين شخص إلى المساعدة المنقذة للحياة.

وتتفاقم هذه الحالة بسبب الفيضانات الأخيرة واستمرار خطر انتشار أمراض مثل الإيبولا. ومما يثير القلق أيضا التهديد الخطير في القرن الأفريقي جراء تفشي الجراد الصحراوي، الذي يرتبط تكاثره بآثار تغير المناخ والذي وصفته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بأنه كارثة. وفي هذا الصدد، من الضروري تعزيز سياسات الدولة الرامية إلى تنمية القدرة على التكيف والتخفيف من حدة المخاطر الناجمة عن تغير المناخ، وهي مخاطر لا يمكن إنكارها.

وفي الوقت نفسه، نكرر بشدة دعوتنا إلى تنفيذ جميع التدابير الرامية إلى وضع حد للعنف الجنسي والجنساني وتجنيد واستخدام الأطفال الجنود وانتهاكات حقوق الإنسان بوجه عام. وندعو على وجه الخصوص إلى تنفيذ آليات العدالة الانتقالية، مثل المحكمة المختلطة لجنوب السودان. وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن تقديرنا لتصديق حكومة جنوب السودان على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة وبتوقيع الحكومة وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان على خطة العمل الشاملة.

وتشكل ثقافة الإفلات من العقاب الراسخة وانعدام المساءلة السائد في جنوب السودان الدافعين الرئيسيين للعنف. ولذلك، يجب معالجتهما من أجل تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي. ويجب على الحكومة الانتقالية أن تعطي الأولوية على وجه السرعة للمساءلة وتحقيق المصالحة الوطنية. ولن يتحقق السلام إذا لم يكن هناك تصميم على تقديم المذنبين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية إلى العدالة.

في الختام، نود أن نؤكد الحاجة إلى تعزيز المشاركة المجدية للمرأة والشباب والمجتمع المدني في تشكيل الحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية. ولا نزال ندعو إلى تحقيق مشاركة للمرأة بنسبة ٣٥ في المائة في المناصب القيادية داخل الحكومة.

السيدة فان فليربرغ (بلجيكا) (*تكلمت بالفرنسية*): في البداية، اسمحوا لي أن أشكر بحرارة السيد ديفيد شيرر والسيدة بيتي صنداي على إحاطتيهما والتزامهما وعملهما الممتاز في ظل ظروف صعبة للغاية.

ونرحب بقرار الأطراف في جنوب السودان تشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية وبأداء نواب الرئيس اليمين الدستورية في ٢٢ شباط/فبراير. ويشكل ذلك خطوة هامة نحو تحقيق السلام. وجاء هذا التطور نتيجة لروح التوافق التي أظهرها الرئيس كير والسيد رياك مشار والتزام الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية

وبلدان المنطقة والاتحاد الأفريقي وعدد من الأطراف الفاعلة الدولية. ونشجع الآن الأطراف على الانتهاء من تشكيل حكومة وحدة وطنية متوازنة ومواصلة التنفيذ الكامل للاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان.

وعلى الرغم من التقدم الجدير بالثناء المحرز خلال الأسابيع القليلة الماضية، لا تزال هناك تحديات كثيرة، مثل توحيد القوات المسلحة والحوار السياسي الحقيقي وتعزيز آليات العدالة الانتقالية والتقارب مع الأطراف غير الموقعة على اتفاق السلام. وفي ذلك السياق، نرحب بالجهود الكبيرة التي تبذلها جماعة سانت إيجيديو في روما.

ولا يمكن أن يكون تشكيل الحكومة الانتقالية وتوزيع الحقائب الوزارية هدفين في حد ذاتهما. ومن الضروري أن يُترجم التقدم على الجبهة السياسية الآن إلى تحسن ملموس في حياة شعب جنوب السودان. ولا يزال السكان يواجهون أزمة إنسانية خطيرة. فهناك أكثر من ٧,٥ ملايين شخص بحاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. ويتزايد الجوع نتيجة للجفاف والفيضانات وعدم الاستقرار السياسي الحاد الذي ساد خلال السنوات الأخيرة. ووفقا لأحدث إحصاءات برنامج الأغذية العالمي، يعاني ٥,٣ ملايين من مواطني جنوب السودان من الأزمة أو يواجهون مستويات أشد من انعدام الأمن الغذائي. وسيعاني أكثر من ١,٣ مليون طفل من سوء التغذية الحاد في عام ٢٠٢٠. إن هذه الإحصاءات غير مقبولة.

ولا يزال وقف إطلاق النار يحظى بالاحترام إلى حد كبير، غير أن القتال لا يزال مستمرا في أجزاء من المنطقة الاستوائية. ويستمر العنف القبلي والعنف الجنسي والجريمة في جميع أنحاء البلد، وفق ما ورد في أحدث تقرير للأمين العام (S/2020/145). وتفيد بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بأن ما متوسطه ١٥٠ شخصا يتعرضون للقتل أو الإصابة بجراح أو الاختطاف أو الاعتداء الجنسي كل شهر. إننا ندعو الحكومة إلى تقديم الجناة إلى العدالة من أجل إنهاء دورة العنف. ويجب كذلك مواصلة التصدي للإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال تفعيل آليات العدالة الانتقالية، مثل إنشاء المحكمة المختلطة لجنوب السودان التابعة للاتحاد الأفريقي.

وأود أن انتقل الآن إلى ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. فالتطورات المشجعة التي حدثت في الأسابيع الأخيرة يمكن أن تعزى إلى الولاية الجديدة، ولكن يجب علينا أن نظل يقظين. ونعتقد، في ذلك الصدد، أنه ينبغي للولاية أن تظل من دون تغيير كبير. ويجب أن تظل حماية المدنيين أولوية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. ومن السابق لأوانه إعادة تشكيل مواقع حماية المدنيين، إذ أن الحالة في الميدان لا تزال صعبة ومتقلبة. وينبغي أن تولي الولاية الاهتمام الواجب لمسائل حقوق الإنسان والأطفال في النزاع المسلح والعنف الجنسي والجنساني، لأنه تنطوي على تحديات حقيقية. ونؤيد طلب بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان إدماج قوة الحماية الإقليمية في قوام البعثة. فقد استمر الوضع العملياتي لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في التطور ليصبح أكثر قدرة على الحركة وليزيد من وجوده إلى أقصى حد. ونشجع البعثة على مواصلة جهودها في هذا الصدد لردع العنف ضد المدنيين.

ولأول مرة منذ أمد طويل، هناك أسباب حقيقية تدعو إلى التفاؤل بشأن الحالة. فقد اتخذت خطوة حاسمة. وحان الوقت الآن للتصدي للتحديات المتبقية كذلك، إذ أن هناك العديد منها. وبهذه الطريقة فقط يمكن تحسين محنة شعب جنوب السودان على نحو مستدام.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر السيد ديفيد شيرر على عمله الدؤوب وعلى عمل جميع موظفي بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. ونؤكد له دعمنا الكامل. كما أشكر السيدة صنداي على إحاطتها.

وأود أن أرحب بصديقنا العزيز السفير أكوي بونا مالوال، الممثل الدائم لجنوب السودان، في جلسة اليوم.

تتابع فييت نام عن كثب التطورات الأخيرة في جنوب السودان. ونرحب ترحيبا كبيرا بالقرار الذي اتخذه جميع أصحاب المصلحة بتشكيل الحكومة الانتقالية، بمن فيهم الرئيس سلفا كير والنائب الأول للرئيس رياك ماشار. ونشيد بجهود الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي وجنوب أفريقيا والأطراف الأخرى ذات الصلة. إنه لإنجاز بالغ الأهمية، نعتقد أنه سيرسي الأساس للسلام والازدهار في الأجل الطويل في جنوب السودان. وأود أن أدلي بالملاحظات التالية، في ضوء التطورات الأخيرة.

أولا، نكرر التأكيد على أهمية التنفيذ الكامل للاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان من قبل الأطراف في جنوب السودان. إن تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية يمثل بداية فترة جديدة، ولكن لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به. وتدعو فييت نام الأطراف إلى حل المسائل المعلقة بطريقة حازمة، بروح من الثقة والتفاهم المتبادلين. إننا مقتنعون اقتناعا قويا بأنه إذا ما أظهرت الأطراف إرادة والتزاما مماثلين لما كان عليه الحال عندما شكلت الحكومة الانتقالية، فبإمكانها حل جميع المسائل المعلقة. ونتطلع إلى مؤتمر الحوار الوطني، الذي سيعقد في ١٦ آذار/مارس. ونرحب كذلك بمحادثات السلام التي جرت مؤخرا في روما بين الحكومة وغير الموقعين على اتفاق السلام. وسنواصل في إطار دورنا، بما في ذلك كرئيس للجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان، دعم جميع الجهود المبذولة في هذه العملية.

ثانيا، يشجعنا أن نرى أن وقف إطلاق النار قد استمر في معظم أنحاء البلد وأن الحالة الأمنية ظلت مستقرة في معظمها، كما ورد في آخر تقرير للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (S/2020/145). كما نلاحظ أن مسألة العنف القبلي لا تزال تشكل تحديا. وإلى جانب الجهود الرامية إلى إنشاء الحكومة الانتقالية، تدعو فييت نام جميع الأطراف المعنية في جنوب السودان إلى مواصلة احترام وقف إطلاق النار والامتناع عن أي أعمال قد تقوض الجهود الرامية إلى تحقيق سلام مستدام. ويلزم كذلك اتخاذ المزيد من التدابير الفعالة لمعالجة مسألة العنف القبلي وأسبابه الجذرية. ونشيد بعمل البعثة وجهودها، ولا سيما جهود حفظة السلام من النساء، في مجال حماية المدنيين. وينبغي زيادة تعزيز مشاركة النساء العاملات في مجال حفظ السلام، فضلا عن سلامتهن وأمنهن. إن النساء الفييتناميات يمثلن ١٦ في المائة من حفظة السلام لدينا في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ويطلعن بعمل ممتاز. ولا تزال الإمكانات الكاملة للمرأة غير مستغلة.

ثالثا، نرحب بجهود المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وتحديدا الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي، في تيسير تنفيذ اتفاق السلام. وسيظل دور الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، بوصفها ضامنة لاتفاق السلام، حاسما في الفترة الانتقالية. ونرحب بالجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والممثل الخاص للأمين العام في بذل مساعيه الحميدة للأطراف في جنوب السودان والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ونأمل في أن تتمكن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية من دعم المزيد من تدابير بناء الثقة لتيسير عمل الحكومة الانتقالية.

رابعا، ترحب فييت نام ترحيبا حارا بالتنمية الاقتصادية الإيجابية التي شهدها جنوب السودان مؤخرا. فالتوقعات بنمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٨,٢ في المائة في عام ٢٠٢٠ مشجعة جدا. وفي الوقت نفسه، ننوه بالتحديات الإنسانية الحاسمة التي لا يزال يواجهها الشعب في جنوب السودان. وندعو حكومة جنوب السودان والأطراف الأخرى في جنوب السودان إلى بذل قصارى جهدها لتعزيز سبل العيش المستدامة للشعب.

خامسا، نكرر الإعراب عن رأينا بأن تدابير الجزاءات ينبغي أن تُستخدم كأداة لتعزيز السلام والأمن المستدامين في البلد وأن تكون موجهة إلى الوجهة الصحيحة. وينبغي ألا تؤثر سلبا على سبل معيشة الناس أو على تنمية البلد أو على فعالية أداء وقدرة الحكومة، التي تقع عليها المسؤولية عن ضمان الأمن والاستقرار في البلد. وقد أخضعت تلك التدابير لتعديلات في ضوء التقدم المحرز في عملية السلام والمصالحة وتنفيذ التزامات الأطراف.

وفي الختام، تؤكد فييت نام من جديد موقفها الثابت في دعم وحدة جنوب السودان وسلامه واستقراره وسيادته.

السيد يورغنسون (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد ديفيد شيرير، والسيدة بيتي صنداي على إحاطتيهما. كما أشكر موظفي بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على عملهم الهائل في جنوب السودان.

ترحب إستونيا بالتطورات المشجعة في عملية السلام في جنوب السودان، بما في ذلك المحادثات الجارية لتشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية منشطة. ويحدونا الأمل في أن يتم التوصل إلى اتفاق بين الأطراف. ويجب على القادة أن يفهموا أنها ليست لعبة صفرية النتيجة.

وترحب إستونيا بالتوقيع على خطة العمل الشاملة لإنهاء ومنع جميع الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال. ونشكر بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان واليونيسيف على دعمهما للعملية. غير أن هناك، وفقا لتقرير لجنة حقوق الإنسان الصادر في شباط/فبراير (A/HRC/40/69)، نحو ١٩ ٠٠٠ طفل في صفوف قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وجماعات المعارضة المسلحة. ونحن ندعو جميع الموقعين إلى كفالة التنفيذ السريع والكامل لخطة العمل. فأمر إنجاحه متروك لهم. وشعب جنوب السودان يستحق ذلك.

وندرك أن المضي صوب تشكيل حكومة وحدة وطنية ليس سوى خطوة أولى، وأنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. ومن الضروري مواصلة إبداء الإرادة السياسية لأجل المضي قدما في بناء السلام وتحقيق المصالحة بين الأطراف، وخاصة ما يتعلق بتوحيد القوات. وذلك هو السبيل الوحيد للمضي قدما.

ونشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية الأليمة في البلد. فلا يزال نحو ٧,٥ ملايين شخص من جنوب السودان بحاجة إلى المساعدة الإنسانية هذا العام. ولا يزال أكثر من ٣,٥ ملايين شخص مشردين بسبب الشواغل الأمنية وأسباب أخرى متعددة لا تزال تمنعهم من العودة إلى ديارهم.

ويجب أن تظل مكافحة العنف الجنسي والجنساني ضمن الأولويات. ومن المهم جدا التصدي لثقافة الإفلات من العقاب. ونرحب بإحراز تقدم في ذلك بفضل المحاكم المتنقلة ونحث البعثة على مواصلة تلك الجهود. ونؤيد أيضا إخضاع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان لنظام الجزاءات ونشجع عمل فريق الخبراء في ذلك الصدد. ونود أن نشدد على أهمية المشاركة الكاملة والفعالة والهادفة للمرأة في جميع مجالات ومستويات القيادة السياسية وعملية السلام، والحكومة السابقة للمرحلة الانتقالية، فضلا عن مشاركتها في الحكومة الانتقالية.

ويساور إستونيا القلق من استمرار العنف القبلي الذي كان له أثر مدمر على السكان المدنيين. ويقينا أن المسؤولية الأساسية لجميع الدول تتمثل في حماية جميع سكانها. ولم تتمكن البعثة خلال الأشهر الثلاثة الماضية من التصدي للعنف في ٤٦ حدثا، على الأقل بسبب القيود التي فرضتها الحكومة السابقة على التنقل. وندعو قادة جنوب السودان إلى التصدي لانتهاكات اتفاق مركز قوات حفظ السلام. وأتمنى أن يجد القادة الحاليون أرضية مشتركة أكثر وأن يحدثوا تغييرا في حياة شعب جنوب السودان بأكثر الطرق إيجابية ممكنة.

السيد سيهاب (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام ديفيد شيرير، على عمله الدؤوب في دعم السلام في جنوب السودان وعلى إحاطته الثاقبة. وأود أيضا أن أشكر السيدة بيتي صنداي على إحاطتها الهامة هذا الصباح.

ترحب إندونيسيا بالاتفاق على تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية وتثني على الطرفين لروح التسوية الودية التي أبدياها. وتبين الثقة المتبادلة بينهما على التزامهما بتهيئة بيئة تمكينية للسلام. وبينما لا يزال وقف إطلاق النار قائما، نلاحظ وقوع اشتباكات في مناطق غرب ووسط الاستوائية وأعالي النيل، وأنه لا تزال هناك عدة تحديات أمنية. ومع ذلك، فإننا على ثقة أيضا بأنه يمكن التغلب على التحديات بالتزام الأطراف بالوفاء بمسؤولياتها. وأصبح تحقيق السلام والاستقرار المستدامين، فضلا عن تحقيق الرخاء ممكنة إلى حد كبير. وذلك ما يستحق تماما شعب جنوب السودان. وأود في ذلك الصدد، أن أشدد على النقاط الثلاث التالية.

أولا، يجب إكمال تشكيل الحكومة الانتقالية. وإذ ندرك أنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به، بما في ذلك الترتيبات الأمنية الانتقالية وإنشاء ثلاث مناطق إدارية، لا يزال الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، أفضل خطة لبناء السلام بتأييد واسع من الأطراف في جنوب السودان. ويكتسي التنفيذ الفعال للاتفاق المنشط، بما في ذلك إكمال تشكيل الحكومة الانتقالية، أهمية حاسمة. وعلينا أن نثبت لمواطني جنوب السودان أننا سنحدث تغييرا هذه المرة. ويجب على القيادة أن تفي بالتزاماتها. ويجب بذل كل جهد ممكن خلال هذه العملية لمنع أي أعمال قد يعتبرها الطرف الآخر استفزازية. وتثني إندونيسيا على الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجنوب أفريقيا، إلى جانب بلدان أخرى، لما تقدمه من دعم لبناء السلام في جنوب السودان. ولا تزال مشاركة الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين والدوليين ضرورية.

ثانيا، ينبغي تحسين الوضع الإنساني. وينبغي أيضا الاستفادة من أجواء الانفتاح والتطورات السياسية الإيجابية لتوسيع نطاق العمل الإنساني وتعزيزه، خاصة وأنه لا يزال ينتشر حاليا على نحو غير متكافئ. وتشعر إندونيسيا بالقلق لاستمرار تشريد ١,٦٧ مليون شخص داخليا في حين يقيم ٢,٢ مليون شخص آخرون في البلدان المجاورة. ولا بد من الاستجابة على نحو ملائم لدعوة الأمين العام إلى تحقيق هدف توفير ١,٥ بليون دولار في إطار خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢٠. ونشيد أيضا بالتوقيع على خطة العمل الشاملة لإنهاء ومنع جميع الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، مما يدل على أن جنوب السودان قد حدد الأولويات الصحيحة، ويجب دعم تنفيذها دعما كاملا.

ثالثا، دور بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. تؤيد إندونيسيا تجديد ولاية البعثة التي لا تزال تحافظ على قوامها ودورها الحاليين في دعم عملية السلام. وفي الوقت نفسه، يجب أن تشمل الولاية أيضا التطورات الإيجابية الجارية. وبما أن الوصول المادي ما زال يشكل عائقا كبيرا أمام جهود المساعدة الإنسانية، ينبغي تعزيز موارد تنقل البعثة، ولا سيما أصولها الجوية والمائية. ويعمل بفخر حاليا في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ضباط عسكريون وشرطة إندونيسيون، بمن فيهم نساء من حفظة السلام في الشرطة. وقد كان لمهنيتهم وعملهم الشاق، بما في ذلك من خلال إشراك المجتمع المحلي، أثر ملموس بالفعل.

وختاما، وصلت مسيرة شعب جنوب السودان نحو السلام إلى منعطف حاسم. ويبشر التزامهم، بدعم فعال من الأمم المتحدة والشركاء الآخرين، بمستقبل سلمي ومزدهر. وأختتم بياني بإعادة تأكيد دعم إندونيسيا للسلام والاستقرار المستدامين في جنوب السودان، بما في ذلك بالإسهام في بعثة الأمم المتحدة.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة اليوم بشأن جنوب السودان. ونشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد ديفيد شيرير وأختنا، السيدة بيتي صنداي، على إحاطتيهما. ونشيد بهما وأفرقتهما على عملهم في جنوب السودان ومساهمتهم في استقرار البلد. ونرحب أيضا بزميلنا وصديقنا، الممثل الدائم لجنوب السودان، في قاعة المجلس ونتطلع إلى عرضه بشأن التطورات في وطنه.

وسأقصر بياني على ثلاث مسائل هي: الأوضاع السياسية والأمنية والإنسانية، وتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

ففيما يتعلق بالوضع السياسي، قدم قادة جنوب السودان لبلدهم فجر أمل متجدد من خلال التضحيات والتسوية. ونود في ذلك الصدد، أن نهنئ حكومة جنوب السودان وجميع الأطراف السياسية على التقدم العام المحرز حتى الآن في تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جنوب السودان. وتشيد جنوب أفريقيا بالرئيس سلفا كير ميارديت والسيد ريك ماشار وزعماء جماعات المعارضة الأخرى للتوصل إلى اتفاق لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية الشاملة المنشطة في الموعد المتفق عليه وهو ٢٢ شباط/فبراير.

وبذلك الأمل المتجدد، نحث جميع الأطراف على مواصلة معالجة المسائل المعلقة المتصلة بتنفيذ اتفاق السلام، فضلا عن مواصلة الحوار الذي أتاح لها إحراز تقدم ملحوظ حتى الآن. ونتطلع في ذلك الصدد، إلى عقد مؤتمر الحوار الوطني في ١٦ آذار/مارس. ولا بد من ترجمة التقدم المحرز إلى عائدات سلام ملموسة في الحياة اليومية للمواطنين العاديين في جنوب السودان عن طريق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق الأمن والاستقرار المستدام.

وتثني جنوب أفريقيا على الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي لدورها في تيسير تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة. وعلاوة على ذلك، نشيد أيضا بجماعة سانت إيجيديو لتيسيرها إعلان روما مع الجماعات غير الموقعة، التي وافقت على وقف إطلاق النار في جنوب السودان والانضمام إلى عملية السلام. وهذه عملية بالغة الأهمية تتعلق باستيعاب الجميع بغية تجنب مشاركة المفسدين في العملية السياسية والذي يمكن أن يقوض التقدم القيم المحرز حتى الآن.

ونرحب أيضا بالدور القيم الذي تضطلع به نساء جنوب السودان. ونود، من خلال السيدة صنداي ومن خلال السفير مالوال، أن نشيد إشادة خاصة بالنساء العاديات في المناطق النائية من جنوب السودان اللاتي يدعمن عملية السلام. ونود أن نشكر النساء في الحكومة وفي الأحزاب السياسية اللواتي لم يتأكدن فحسب من أن أصوات النساء مسموعة، بل أيضا من كونها تحظى بالاحترام وذات تأثير على التطورات السياسية الراهنة في البلد. تستحق نساء جنوب السودان أن يجلسن إلى طاولة المفاوضات وينبغي الوفاء بحصتهن البالغة ٣٥ في المائة أو أكثر طوال مراحل العملية السياسية.

وسيتعين على حكومة الوحدة الوطنية أن تتعامل مع إصلاح قطاع الأمن وتشكيل وكالات أمنية موحدة. وسيتعين عليها أن تهيئ بيئة ملائمة للنازحين واللاجئين للعودة إلى ديارهم ولفتح المدارس في الأماكن التي أغلقت فيها ولتمكين الأطفال من تحقيق أحلامهم. وأدعو، شأني شأن زميلي ممثل فييت نام، إلى الرفع المتزامن للجزاءات لدعم هذه التطورات الإيجابية.

وعلى الصعيد الإنساني والأمني، يشجعنا الوقف المستمر للأعمال العدائية، وهو دليل على الإرادة السياسية للقادة. ومع ذلك، نود أن نعرب عن قلقنا إزاء العنف القبلي والاشتباكات بين العشائر في منطقتي جونقلي وبيبور، ما أسفر عن مقتل

مدنيين ونزوح السكان. ونحث الحكومة على التصدي لمناوشات العنف القبلي التي يمكن أن تهدد السلام والاستقرار؛ وقد أودت بالفعل بحياة عدد كبير من الأشخاص ودفعت الملايين إلى النزوح.

إن الحالة الإنسانية الأليمة تتطلب عملنا الجماعي. وندعو المانحين الدوليين إلى دعم خطة الاستجابة الإنسانية لجنوب السودان لعام ٢٠٢٠، التي تتطلب ١,٥ بليون دولار لتلبية الاحتياجات المنقذة لحياة ٥,٦ ملايين شخص.

وعلاوة على ذلك، نحث جميع الأطراف على الوفاء بالتزاماتها بإنهاء ومنع الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال. وفي هذا الصدد، نرحب بتوقيع الحكومة على خطة عمل شاملة لإنهاء ومنع جميع الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال.

وفيما يتعلق بولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، يتعين علينا أولا أن نشيد بالبعثة على الدور الهام الذي تواصل القيام به في جنوب السودان. ويشجعنا أيضا تعاونها المستمر مع الحكومة وندعوها إلى مواصلة السير على هذا المسار في دعم حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية. وفي هذا الصدد، من المهم أن نحافظ على القدرة الحالية للبعثة وأن نكفل أن تكون لديها الولاية والقدرة اللازمتان للاضطلاع بواجباتها.

أخيرا، لقد وصلنا إلى محطة بالغة الأهمية. غير أن هذه ليست سوى البداية. وبوصفنا المجتمع الدولي، يتعين علينا مواصلة دعمنا القيم لجميع جوانب عملية السلام بغية منع العودة إلى النزاع. وفي هذا الصدد، لا تزال جنوب أفريقيا ثابتة في التزامها بدعم عملية السلام في ذلك البلد بهدف عام هو بناء جنوب السودان المتحد الذي يسوده السلام والاستقرار والرخاء.

السيدة غونسالفيس (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): تشكر سانت فنسنت وجزر غرينادين الممثل الخاص للأمين العام شيرر على إحاطته وعلى جهوده الرامية إلى المساعدة في إحراز تقدم في عملية السلام. كما نشكر السيدة بيتي صنداي على إحاطتها. ونرحّب بحضور الممثل الدائم لجنوب السودان في القاعة اليوم.

إن جنوب السودان يسير على طريق بلوغ محطة هامة في تاريخ البلد الذي يبلغ عمره تسع سنوات، وتقف سانت فنسنت وجزر غرينادين إلى جانب شعب جنوب السودان وهو يشرع في هذا الفصل الجديد من مسيرته. وندرك أن تشكيل حكومة انتقالية لن يحل جميع التحديات التي يواجهها جنوب السودان بين عشية وضحاها، كما أنه لا يمكن أن يكون علاجا شافيا للدمار الذي لحق بالبلد على مدى عدة سنوات. وعلى الرغم من هذه الصعوبات، نعتقد أن جنوب السودان يسير على طريق مثمر لضمان مستقبل مزدهر.

وتشيد سانت فنسنت وجزر غرينادين بقرار الأطراف في جنوب السودان تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشّطة في جنوب السودان، تمشيا مع الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. إن روح التوافق التي أبدتها الأطراف لوضع خلافاتها جانبا لصالح الشعب هي روح إيجابية وتؤكد من جديد أهمية الحوار في حل النزاع. ونشيد أيضا بالجهود المبذولة للوفاء بحصة المرأة البالغة ٣٥ في المائة في الآليات الرسمية لتنفيذ ورصد الاتفاق المنشط، ولا سيما ”آلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية“ و ”اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها“.

وفي الوقت الذي تلوح فيه تباشير فجر جديد على صعيد بناء الدولة في جنوب السودان، تشجع سانت فنسنت وجزر غرينادين جميع قادة هذا البلد على تحمل مسؤولياتهم الجماعية وكفالة الحفاظ على المكاسب التي تحققت بشق الأنفس لتشكيل حكومة انتقالية وتعزيزها. وفي هذا الصدد، لا يزال من المهم للغاية التنفيذ الكامل للاتفاق المنشط، بما في ذلك الوقف الدائم للأعمال العدائية وبدء مؤتمر الحوار الوطني ووضع دستور دائم

والإدارة الملائمة للحكومة الانتقالية في غضون الأشهر الـ ٣٦ المقبلة والموجهة نحو إجراء انتخابات عامة.

ويدرك وفد بلدي أن وعد السلام الدائم يواجه تحديات هائلة، بما في ذلك العقبات المتبقية أمام الترتيبات الأمنية والعدالة الانتقالية وقضايا الفقر والفساد والآثار الضارة لتغير المناخ والعنف الجنسي المتصل بالنزاع وتجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة والحالة الإنسانية الأليمة. وتهدد هذه التحديات بإحباط التنمية المستدامة لشعب جنوب السودان. وعلى الرغم من صعوبة معالجتها، فإنها ليست بأي حال من الأحوال مستعصية على الحل.

ولذلك، تحث سانت فنسنت وجزر غرينادين قادة جنوب السودان وجميع المعنيين داخل الدولة على اغتنام هذه اللحظة ومواصلة العمل معا لضمان السلام والأمن والتنمية من أجل مستقبل البلد وجميع أبنائه والامتناع عن اتخاذ أي إجراء سلبي من شأنه أن يقوض التقدم المحرز بالفعل. فالعودة إلى النزاع والعنف الواسع النطاق لن تؤدي إلى تفاقم معاناة جيل آخر من أبناء جنوب السودان فحسب، بل يمكن أيضا أن تسبب أضرارا لا يمكن إصلاحها، الأمر الذي ستكون له عواقب وخيمة على البلدان المجاورة والقارة بصفة عامة.

تشيد سانت فنسنت وجزر غرينادين بالجهود الدؤوبة التي تبذلها كل من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي وجماعة سانت إيجيديو في روما وحكومة جنوب أفريقيا، ولا سيما نائب الرئيس ديفيد مابوزا المبعوث الخاص لجنوب أفريقيا إلى جنوب السودان، وتثني على دورهم البناء في مساعدة جنوب السودان على بلوغ هذه اللحظة الواعدة.

ختاما، نكرر تأكيد تضامننا الثابت مع شعب جنوب السودان، ونظل متحمسين لعملية إعادة بناء البلد. فالوحدة أمر محوري للنجاح. وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم جنوب السودان خلال هذه المرحلة الجديدة من تاريخه.

السيد هويسغن (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): عندما جئت إلى القاعة في هذا الصباح، مشيت مع زميلنا ممثل جنوب السودان، الذي بدا في غاية الحماسة. فسألته عن سبب مزاجه الجيد. فأجاب: ”أليست لدينا نتيجة رائعة هنا؟“ فقلت: ”لقد كان هذا هو الموعد النهائي الثالث الذي تم الوفاء به في نهاية المطاف.“ فأجاب: ”أن تأتي متأخراً خيراً من أن لا تأتي أبداً.“ وأتفق معه على ذلك، ولكن علينا أن نتذكر أن ما وصلنا إليه اليوم هو المكان الذي كنا فيه عام ٢٠١٦، وفي عام ٢٠١٦ اعتقدنا أيضاً أن لدينا حلاً للمشكلة. وأعتقد بالتالي أنه من المستصوب بشدة أن نظل حذرين بعض الشيء. وأود أن أقر أيضا بأن القادة، في هذه المرة، يضعون مصالح البلد والشعب في المقام الأول. وعلينا جميعا أن نعترف بهذه الحقيقة، وقد فعلنا ذلك.

ولكن، كما قلت، يجب أن نبقى قلقين. فلا توجد حتى الآن حكومة. وأود أيضا أن أحث هنا، من خلال السفير، على الوفاء بالوعد بتخصيص نسبة ٣٥ في المائة من الوزراء للنساء. وقد سمعت شخصا يقول فيما يتعلق بالمحافظين، أننا لم نصل بعد إلى الهدف المنشود. وأود أيضا أن أحث الحكومة والأطراف على ضمان أن يكون ٣٥ في المائة من المحافظين نساء.

ويشمل الجزء الثاني من الاتفاق الذي لم ينفذ بعد الترتيبات الأمنية الانتقالية. وأود أن أذكر بما قاله ديفيد شيرر فيما يتعلق بتلك الترتيبات: وهو أننا متأخرون بشكل خطير في هذا المجال، وأنه يجب علينا أن نبذل قصارى جهدنا لضمان سير العملية بصورة جيدة ووضع الترتيبات على النحو المناسب وتوفير التدريب المناسب، لا سيما فيما يتعلق بالاستعداد لمكافحة العنف الجنسي.

ومرة أخرى، كما قلت، ينبغي أن نشعر بالقلق. فقد أشارت تقارير اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى اندلاع أعمال عنف إقليمية جديدة وإلى أن مئات المدنيين اضطروا إلى الفرار في ولاية جونقلي. وكان هناك قدر كبير من العنف، وهذا، بالمناسبة، دليل إضافي على أن تغير المناخ له تأثير مباشر على الأمن، لأن الفيضانات، كما سمعنا أيضا من الممثل الخاص، دمرت المحاصيل وسبل العيش وأدت إلى العنف الطائفي.

فما الذي يتعين فعله؟ أولا، وأنا أتفق مع البرنامج الذي قدمه ديفيد شيرر، لا بد من التصدي للإفلات من العقاب. ويجب أن تكون هناك مكافحة مستمرة للعنف الجنسي؛ ونحتاج إلى تحقيق المساءلة في هذا الصدد. وقد شددت السيدة صنداي أيضا على هذه المسألة.

وفيما يتعلق بالفساد، فإن المساءلة المالية والشفافية أمران أساسيان. إلا إنني أود أيضا النظر في تقرير فريق الخبراء، حيث إن جميع الأعضاء يشاركون في اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان. فالفريق يقدم تقارير منتظمة إلى لجنة الجزاءات عن انعدام الشفافية فيما يتعلق بالأموال المفرج عنها من أجل التنفيذ العملي لاتفاق السلام. فالحالة كانت ستصبح جيدة لو لم يكن هناك هذا الافتقار إلى الشفافية ولو وصلت الأموال بالفعل إلى معسكرات التدريب في مناطق الاحتواء. وقد سمعنا من السيدة صنداي عن الحالة في الميدان في مناطق التدريب.

كما يتتبع فريق الخبراء الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في السودان والاتجار بها، وقد لاحظ عدم وجود رقابة على مصدر الأموال ووجهتها. إن جنوب السودان بلد غني، ولكن في الوقت نفسه تنفق الملايين كل عام لدعمه، على نحو ما سمعنا من ممثلة المملكة المتحدة وبلدان أخرى، بما فيها ألمانيا. لذلك أعتقد أن ما يمكننا أن نطالب به هو في الواقع أن تتوافر المزيد من الرقابة المالية والشفافية.

ولكي أعطي مثالا ملموسا للمجلس من التقرير العام لفريق الخبراء، فإن وزارة النفط لا تنشر أسماء الشركات التي تقدمت بعطاءات لشراء النفط الخام من جنوب السودان. ونحن نعلم أن النفط الخام، بطبيعة الحال، هو المصدر الرئيسي للدخل في البلد.

وفيما يتعلق بالإفلات من العقاب ومكافحة الفساد وإنهاء الاستبعاد، لا يسعني إلا أن أؤيد ما قالته السيدة صنداي فيما يتعلق بالحاجة لأن يؤدي المجتمع المدني دورا أكبر وكذلك حرية الصحافة؛ وهذا أمر أساسي لأي دولة فاعلة.

وفيما يتعلق بمستقبل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ينبغي لنا مرة أخرى أن نتوخى الحذر لعدم تكرار ما حدث في عام ٢٠١٦، لذا أعتقد أنه ينبغي لنا الإبقاء على الولاية كما هي. ويجب أن تواصل البعثة دعم عملية السلام. وأود هنا أيضا أن أضم صوتي إلى الذين طلبوا من حكومة جنوب السودان عدم فرض أي قيود على حركة حفظة السلام.

وفيما يتعلق بالولاية، ينبغي أن تكون الأولوية الأولى هي حماية المدنيين، ولذلك فإنني أؤيد أيضا ما قاله السيد شيرير فيما يتعلق بتنقل حفظة السلام ودعم سيادة القانون.

وفيما يتعلق بنظام الجزاءات، يجب أن ننظر فيه لمعرفة ما إذا كانت القوائم قد استُكملت، ولكنني أحذر مرة أخرى من التخلي عن الجزاءات. فقد فرضت الجزاءات لسبب معين ولتحقيق المصالحة، ونحن بحاجة إلى المساءلة. ويجب ألا نسمح بالإفلات من العقاب على الجرائم العديدة التي ارتكبت، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان، وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، والانتهاكات الجسيمة فيما يتعلق بالعنف الجنسي. وبالتالي فإن طلبي يتمثل في مواصلة العمل الجيد الذي تقوم به لجنة الجزاءات.

وأخيرا وليس آخرا، أود أيضا أن أضم صوتي إلى الذين وجهوا الشكر للسيد شيرر، ومن خلاله، إلى فريق البعثة بأكمله وجميع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني. ونشكر بيتي صنداي، ومن خلالها، المجتمع المدني بأسره على عملهم الشجاع. فهم الذين عانوا أكثر من غيرهم؛ فقد كانت النساء والأطفال هم ضحايا هذا النزاع، الذي استمر لفترة طويلة للغاية. والشكر موصول للاتحاد الأفريقي، والمنظمات الإقليمية، وجنوب أفريقيا، وجماعة سانت إيجيديو، التي تقوم بعمل هام.

وستواصل ألمانيا دعم البلد من خلال المعونة الإنمائية. وقد قمنا، قبل أسابيع قليلة فقط، بإرسال مساهمة قدرها ٥ ملايين دولار للصندوق الاستئماني للمصالحة والاستقرار والمرونة المشترك بين بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وفريق الأمم المتحدة القطري، الذي يدعم البرامج المجتمعية، ويعالج الأسباب الكامنة وراء النزاع، ويوفر حوافز اجتماعية واقتصادية لتحقيق السلام؛ ونود أن نشجع الآخرين على الانضمام إلينا.

السيد بن لاغة (تونس): أشكر المبعوث الخاص للأمم المتحدة، السيد ديفيد شيرر، والسيدة بيتي صنداي على إحاطتيهما.

ترحب تونس بالتطورات الأخيرة لعملية السلام في جنوب السودان، من خلال بدء تشكيل الحكومة الانتقالية المنشطة. وتعتقد أنها تشكل انطلاقة جديدة وهامة. ونأمل أن تتم مواكبتها من قبل المجتمع الدولي حتى يتسنى إنجاح الفترة الانتقالية ودعم الأمن والسلم والاستقرار في جنوب السودان وفي المنطقة.

وتثمن تونس جهود الوساطة الأخيرة من خلال المبعوثين الخاصين للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) وجنوب أفريقيا، وبدفع من الاتحاد الأفريقي ودول المنطقة من أجل تقريب وجهات النظر بين الأطراف في الحكومة والمعارضة.

ونحيي الفرقاء في جنوب السودان على ما تحلوا به من مرونة ومسؤولية من أجل تغليب مصلحة شعب جنوب السودان. ونحث الأطراف على بناء مزيد من الثقة وتعزيز الحوار فيما بينهم من أجل استكمال تشكيل حكومة منشطة شمولية وتعزيز مشاركة المرأة فيها. ونشجع، في نفس الوقت، الحكومة والأطراف غير الموقعة على الاتفاق على مواصلة الحوار.

من ناحية أخرى، نجدد تأكيدنا على أهمية التسوية النهائية للمسائل العالقة، بما في ذلك ترسيم حدود الولايات، والترتيبات الأمنية الانتقالية من أجل الإسراع في تنفيذ متطلبات عملية السلام وفقا لأحكام الاتفاق المنشط.

إن تونس تؤمن، انطلاقا من تجربتها في الانتقال السياسي، أنه لا يمكن إنجاح المراحل الانتقالية إلا من خلال تحكيم التوافق كخيار استراتيجي لنزع فتيل التوتر السياسي والعنف، وترسيخ البناء الديمقراطي، وتعزيز مشاركة المرأة والشباب، ودعم دور المجتمع المدني.

إن التطورات الإيجابية الأخيرة لا تحجب دقة وتعقيد التحديات الماثلة في جنوب السودان. وإذ ترحب تونس ببقاء اتفاق وقف إطلاق النار قائما على نطاق واسع في البلاد، فإنها تعرب عن القلق إزاء تدهور الحالة الإنسانية، وتردي الأوضاع الاقتصادية، وتواصل انتهاكات حقوق الإنسان، وارتفاع نسبة الجريمة والعنف الجنسي. وهي تجاوزات تناولها تقرير اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في جنوب السودان الشهر الماضي.

ونحث الحكومة على تحسين الأمن واستتبابه في كافة أرجاء البلد ومكافحة الإفلات من العقاب. ونذكّر مختلف الأطراف بضرورة الالتزام باحترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من أجل ضمان وصول المساعدة الآمنة وغير المعرقلة إلى محتاجيها وكفالة الحرمة الجسدية والمعنوية للمواطنين. كما نؤكد على ضرورة توفير المجتمع الدولي والأمم المتحدة للدعم التقني واللوجستي إلى الحكومة ليتسنى لها التعجيل بتنفيذ

الترتيبات الأمنية الانتقالية، لا سيما في مجال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتكوين جيش موحد بما يسهم في توفير البيئة الأمنية والسياسية والمجتمعية الهادئة والمستقرة للعودة الطوعية والآمنة للاجئين والنازحين.

تدعم تونس تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وتعتقد أن ذلك يكتسي أهمية قصوى في ظل التحديات الراهنة المذكورة. ويدعم بلدي جهود الممثل الخاص للأمين العام على رأس بعثة الأمم المتحدة ومساعيه لدفع العملية السياسية الجارية بين الأطراف الجنوب سودانية. كما نساند بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في تنفيذ ولايتها، وفقا لأولوياتها الاستراتيجية الأربع. وندعو إلى تيسير عملها وحرية انتقالها ليتسنى لها تنفيذ المهام المنوطة بعهدتها، لا سيما في مجال حماية المدنيين ورصد حقوق الإنسان والتحقيق فيها.

وختاما، يعرب وفد بلدي عن أمله في أن تطوى صفحة العنف والاقتتال نهائيا في جنوب السودان، بما يؤسس لمرحلة جديدة من تاريخه الحديث، قوامها السلم المستدام والعدل والمصالحة الوطنية والازدهار لشعب جنوب السودان.

السيد أباري (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): لا توجد خطوات صغيرة على درب السلام. فأي مسافة تقطع في الاتجاه الصحيح تقربنا من تحقيق الهدف النهائي – وهو العودة إلى السلام. وأشاطر السيد شيرر تفاؤله تماما وأشجع الجهات الفاعلة السياسية في جنوب السودان على مواصلة إبداء الجسارة السياسية من أجل إحراز مزيد من التقدم على طول الطريق الصعب، ولكنه الوحيد الممكن، نحو تحقيق السلام لصالح شعبها.

ويظهر ذلك التفاؤل أيضا في تقرير الأمين العام (S/2020/145) على صعيد احترام وقف إطلاق النار وبناء الثقة بين الأطراف. إن خطاب السلام الذي ألقاه الرئيس سلفا كير في ٢٢ شباط/فبراير، والذي دعا فيه بصفة خاصة إلى الصفح والمصالحة بين جميع أبناء البلد وبناته، معلم تاريخي ينبغي الإشادة به.

وتؤيد النيجر قرار الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بطلب استعراض تشكيل ودور قوة الحماية الإقليمية التابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. ونرحب أيضا بخطة عقد مؤتمرات إقليمية في إطار الحوار الوطني. وندرك جيدا حالة النساء والفتيات ونقدر العمل الممتاز الذي تقوم به السيدة صنداي لمساعدة تلك الفئة الضعيفة من سكان جنوب السودان.

وبالإضافة إلى بصيص الأمل السياسي الذي لاح مؤخرا، فإن التحسن في مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية علامة إيجابية أخرى يمكن أن تعزز الدينامية الإيجابية الحالية. وبهذه الطريقة، يمكن لجنوب السودان أن يستفيد من موارده وإمكاناته الهائلة للتصدي للتحديات التي يواجهها السكان.

فكيف لا نهنئ الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجنوب أفريقيا والبلدان المجاورة لجنوب السودان على مشاركتها في عملية السلام. ونعرب عن تأييدنا لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لدورها الإيجابي جدا في دعم عملية السلام، ونأمل أن تتوفر لها الموارد الكافية لإنجاز مهمتها على نحو أفضل.

وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالثمن الباهظ جدا الذي دفعه المدنيون، ولا سيما النساء، يود بلدي أن يشير إلى أهمية تنفيذ أحكام الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان المبرم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ بشأن العدالة الانتقالية، التي تمكنا من تقييم أهميتها الحقيقية خلال المناقشة التي نُظمت بشأن هذه المسألة أثناء الرئاسة البلجيكية للمجلس (انظر S/PV.8718). وبهذه الطريقة وحدها، سيتغلب المتضررون بشدة من أهوال الحرب على صدمتهم ويشرعون في تمهيد الطريق لتحقيق مصالحة حقيقية بين جميع أبناء وبنات جنوب السودان.

وننتظر الأخبار الطيبة التي من المؤكد أن السفير مالوال، الموجود بيننا اليوم، سينبئنا بها.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نحيط علما بالإحاطة التي قدمها السيد ديفيد شيرر، الممثل الخاص للأمين العام، وأن نؤكد له دعمنا الكامل لعمله ولعملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في جنوب السودان التي يقودها. كما نشكر السيدة بيتي صنداي على إحاطتها. ونحن ممتنون أيضا للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

إن جنوب السودان بلد فتي جدا يمر بلحظة فارقة في تاريخه. وتتمثل مهمة المجتمع الدولي تجاهه في تقديم الدعم اللازم لشعب جنوب السودان للتغلب على التحديات التي تواجه بلده. وترحب موسكو بالتطورات الإيجابية الأخيرة في عملية السلام في جنوب السودان. والتي جاءت نتاجا للاتفاقات التوفيقية التي توصلت إليها الأطراف الرئيسية في عملية جنوب السودان. ونود أن نسلط الضوء على المبادرة الهامة التي اتخذها الرئيس سلفا كير، الذي أبدى إرادة سياسية وقدم تنازلات بشأن التقسيم الإداري للبلد. وننوه أيضا بقرار السيد رياك مشار بالانضمام إلى عملية تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية وتولي منصب النائب الأول للرئيس.

ونعتقد أن بداية تشكيل الهيئات الإدارية الجديدة في البلد وانتهاء فترة ما قبل المرحلة الانتقالية ضمن الإطار الزمني المتفق عليه سابقا تهيئان الظروف اللازمة لجنوب السودان للمضي نحو الاستقرار السياسي والمصالحة الوطنية من أجل التصدي بنجاح لتحديات التنمية الاجتماعية والاقتصادية العاجلة لصالح جميع سكان جنوب السودان.

ونعتقد أن من المهم أن تكون الأطراف مستعدة للتغلب على خلافاتها من خلال الحوار الصادق. ونأمل أن تكتمل جميع الإجراءات اللازمة في أقرب وقت ممكن وأن يستمر تنفيذ اتفاقات المرحلة الانتقالية. ونعتقد أن التنفيذ الكامل والتام للالتزامات التي تعهدت بها الأطراف هو وحده الذي سيساعد على تعزيز الثقة المتبادلة وتجنب تكرار أخطاء الماضي.

ونلاحظ الانخفاض العام في مستوى العنف المسلح وفي عدد الاشتباكات القبلية منذ توقيع الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان في عام ٢٠١٨. وقد أدى تحسن الحالة الأمنية إلى تيسير إمكانية وصول المساعدات الإنسانية بشكل متزايد. وانخفض عدد انتهاكات حقوق الإنسان. وكل ذلك له أثر إيجابي على معدل عودة اللاجئين والنازحين من سكان جنوب السودان إلى أماكنهم الأصلية.

ونعزو ذلك في المقام الأول إلى تنفيذ تدابير بناء الثقة والاتصالات بين الأطراف المتنازعة في الميدان. ومن الأهمية بمكان أن تواصل تلك الأطراف احترام شروط وقف إطلاق النار. وندعو الأطراف في جنوب السودان إلى التقيد الصارم بتلك الاتفاقات.

وندعو أيضا الأطراف غير الموقعة على الاتفاق المنشط إلى الانضمام إلى عملية بناء الدولة في أقرب وقت ممكن. ونسلط الضوء على الجهود التي تبذلها جماعة سانت ايجيديو والحكومة الإيطالية لتحقيق تلك الغاية.

لقد ذكرنا مرارا ونكرر اليوم أن الدور الرئيسي في دعم عملية السلام في جنوب السودان يجب أن تضطلع به الجهات الفاعلة الإقليمية.

في هذا الصدد، نرحب بالجهود التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأفريقي، والسودان، وكينيا، وأوغندا، وجمهورية جنوب أفريقيا. ومن المهم أن تواصل نهجها في تعزيز الوحدة. وسيساعد ذلك على المضي قدما في تنفيذ مبدأ التماس حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية. ونعتقد أن إحراز تقدم في تسوية الحالة في جنوب السودان لم ييسره تشديد قبضة

الجزاءات المفروضة على البلد، أو، بوجه الخصوص، فرض قيود من جانب واحد. وثمة عنصر رئيسي في هذا التقدم ألا وهو إسهام الوسطاء الإقليميين.

نحن على ثقة بأن سكان جنوب السودان سيتمكنون بسرعة من التوصل إلى اتفاق بشأن مجموعة كاملة من المسائل، مما سيعطي مجلس الأمن سببا لإجراء تقييم لنظام الجزاءات، بغية تصميمه على نحو يبين الحالة الحقيقية في الميدان.

الرئيس (*تكلم بالصينية*) (*تكلم بالصينية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الصين.

تشكر الصين الممثل الخاص للأمين العام ديفيد شيرر على إحاطته الإعلامية. كما استمعت باهتمام إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمتها السيدة صنداي.

في الآونة الأخيرة، أحرزت العملية السياسية في جنوب السودان تقدما إيجابيا. وترحب الصين بتشكيل حكومة ائتلافية انتقالية في الموعد المحدد، وتهنئ جنوب السودان على ذلك الإنجاز. ونشيد بما أظهره قادة جنوب السودان من قيادة وشجاعة. تلك خطوة هامة إلى الأمام نحو عملية السلام في البلد اتخذت بوساطة نشطة من جانب المجتمع الدولي، ولا سيما من جانب البلدان الأفريقية والمنظمات الإقليمية المعنية. وفي هذا الصدد، أود أن أبرز النقاط الثلاث التالية.

أولا، من المهم أن نحترم احتراما كاملا قيادة حكومة جنوب السودان. إن الأطراف في جنوب السودان مسؤولة في المقام الأول عن تنفيذ الاتفاق المنشّط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. وينبغي للشركاء الدوليين تعزيز المشاركة والاتصال مع الأطراف في جنوب السودان، ولا سيما الحكومة، والاستماع إلى آرائهم واقتراحاتهم والإصغاء إليهم، وتقديم الدعم المالي والمادي والتقني لجنوب السودان، حسب الحاجة، لضمان الاستقرار والأمن فيه.

ثانيا، من الحيوي مواصلة دعم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في الدور الذي تقوم به بوصفها العنصر الرئيسي في مجال الوساطة. ينبغي للمجتمع الدولي أن يكثف التنسيق مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومع الاتحاد الأفريقي، وأن يدعم جهود الوساطة التي تبذلها، وأن يساعد جميع الأطراف في جنوب السودان على بناء المزيد من جسور الثقة المتبادلة، وأن يبدي مزيدا من المسؤولية وحسن النية لكي يتسنى التوصل في أقرب وقت ممكن إلى توافق في الآراء بشأن جميع القضايا المعلقة.

ثالثا، يجب الإبقاء على المساعدة الإنسانية والاقتصادية المقدمة إلى جنوب السودان. وفي الوقت الحاضر، ينبغي أن ينصب التركيز على مساعدة جنوب السودان في معالجة مشاكله الإنمائية، والمساعدة في عودة الأشخاص وإعادة توطينهم في مخيمات المشردين داخليا، وتوسيع نطاق الاستثمار في مجالات مثل الزراعة والطاقة، والبنية التحتية، والتعليم، والخدمات الطبية لمساعدة سكان جنوب السودان على إعادة بناء منازلهم واستئناف جهود التنمية.

تشيد الصين بالإسهامات المهمة التي قدمتها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في صون السلام والاستقرار في البلد، وتؤيد تجديد ولاية البعثة وتواصل تقديم المساعدة لتيسير تنفيذ الاتفاق المُنَشَّط وعملية السلام حتى يتمكن شعب جنوب السودان من قطف ثمار السلام في أقرب وقت ممكن.

إن الصين، كما فعلت في الماضي، ستدعم عملية السلام في جنوب السودان وستقدم المساعدة حسب الاقتضاء. ونحن على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي بشكل بناء لمساعدة جنوب السودان على الحفاظ على السلام والاستقرار، وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

أستأنف مهامي بوصفي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة لممثل جنوب السودان.

السيد لموالالي (جنوب السودان) (*تكلم بالإنكليزية*): أرجو يا سيادة الرئيس أن تتقبلوا تمنياتنا الطيبة بمناسبة تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس. ويسر وفدي أن الصين تتولى رئاسة المجلس في الوقت الذي يظهر فيه جنوب السودان تطورات إيجابية في تنفيذ الاتفاق المُنَشَّط بشأن حل الصراع. إن مشاركة الصين البناءة مع المنطقة الإقليمية والاتحاد الأفريقي لتشجيع قادة جنوب السودان على العمل معا تحظى بتقدير شعب جنوب السودان، ووفدي على استعداد للتعاون الوثيق معكم خلال رئاستكم.

أود أيضا أن أهنئ الأعضاء الجدد الذين انضموا إلى المجلس في وقت سابق من هذا العام. ونتمنى لتونس والنيجر، على وجه الخصوص، فترة ولاية مثمرة وناجحة.

نرحب بالسيد ديفيد شيرر ونشكره على إحاطته الإعلامية والعمل الذي يقوم به من أجل شعب جنوب السودان. كذلك أرحب بأختنا بيتي صنداي. وأود أن أؤكد للمجلس أن دور المرأة في جنوب السودان لا رجعة فيه. وكما قال أخي، ممثل جنوب أفريقيا، فإن السلام يبزغ في جنوب السودان. ويبزغ أيضا فجر المودة في المجلس. وأنا أتفق مع ممثل المملكة المتحدة، بأن نسبة ٣٥ في المائة هي الحد الأدنى بالفعل. وستزداد هذه النسبة المئوية ونحن نمضي قدما.

وأود أن أشكر جميع أعضاء المجلس على بياناتهم اليوم التي أظهرت استجابة للتطورات في جنوب السودان. لقد ثبتت تبرئتي لأنني قلت دائما لقادتي إن بيت القصيد ليس ما يفعله مجلس الأمن، بل ما نفعله في جوبا. عندئذ تتجسد أعمالنا في مجلس الأمن. وأشكر جميع الأعضاء على بياناتهم وتشجيعهم. ونأمل أن نواصل السير على نفس الطريق.

يرحب وفدي بتقرير الأمين العام عن الحالة في جنوب السودان، الذي يشمل الفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ إلى ١٥ شباط/فبراير ٢٠٢٠ (S/2020/145). وكما هو الحال دائما، نولي اهتماما شديدا لملاحظات الأمين العام وتوصياته. إن قادة وأبناء شعب جنوب السودان يقدرون دعمه وتشجيعه ومشورته الإيجابية. وكما ذُكر من قبل، حدثت تطورات تاريخية في جنوب السودان منذ كتابة التقرير. ونحن ممتنون للأمين العام الذي تمكن من أن يدرج في تقريره القرار التاريخي والمهم الذي اتخذه الرئيس سلفا كير ميارديت في ٢١ شباط/فبراير بإعادة النظام الاتحادي في جنوب السودان إلى ١٠ ولايات، بالإضافة إلى ثلاث مناطق إدارية.

ومنذ ذلك القرار، أدى نواب الرئيس الخمسة اليمين الدستورية وعاد السيد رياك مشار إلى الإقامة في جوبا بصفة دائمة. وكانت الأطراف الموقعة على الاتفاق تعمل على قدم وساق لإيجاد صيغة بشأن كيفية تقسيم الحقائب الوزارية على نحو منصف. إن شعب جنوب السودان مستعد لسماع الإعلان الوشيك عن حكومة الوحدة الوطنية الجديدة في أي وقت من الآن وحتى يوم الجمعة.

أما فيما يتعلق بمسألة الجزاءات، فقد أشار العديد من أعضاء المجلس اليوم إلى عوائد السلام. وينبغي ألا يتعين على حكومة الوحدة الوطنية الجديدة أن تبدأ ولايتها بعائد الجزاءات كسبيل للمضي قدما. فالحكومة جديدة، وينبغي للمجتمع الدولي أن يمنحها مهلة للتحرك قدما بشعب جنوب السودان. وإذا كانت الحكومة مكبلة بأغلال بالجزاءات، فإني أخشى أن يتباطأ تقدمها. غير أن ذلك القرار يقع على عاتق المجلس.

في الوقت الذي نحتفل فيه ببارقة التطورات الإيجابية في جنوب السودان، لا تزال هناك تحديات هائلة. سيكون بياننا اليوم مقصراً ما لم نكرر مناشدتنا للمجتمع الدولي لكي يقدم المساعدة والدعم اللذين تمس الحاجة إليهما لشعب جنوب السودان حتى يبقى اتفاق السلام على المدى الطويل. ستحتاج حكومة الوحدة الوطنية القادمة إلى خبرة فنية ومادية ومتخصصة من أجل إنشاء مواقع للإيواء صالحة للعيش وضمان العودة

المنظمة والسلمية للمشردين داخليا واللاجئين من البلدان المجاورة لنا.

إن نداءنا إلى أعضاء المجتمع الدولي المحبين للسلام هو هذا ببساطة – إذا كانوا قد وقفوا إلى جانب شعب جنوب السودان خلال السنوات الست الصعبة الماضية فهذا هو الوقت الأنسب لمضاعفة رعايتهم ودعمهم لشعب جنوب السودان مرتين أو ثلاث مرات، وذلك من أجل دوام السلام والوحدة في جنوب السودان. كدليل على الأشياء الجيدة التي تحدث في بلدي، أتفق مع صديقي سفير جمهورية ألمانيا الاتحادية. إننا نرحب بمشاركة بلده. نحن لا نطلب من أي شخص الانتقال إلى النكهة التالية. ما زلنا بحاجة إلى انخراط أعضاء المجلس والتأكد من أننا نسير على الطريق الصحيح. إنهم موضع ترحيب كبير، ونود أن نشكر ألمانيا على البدء بتقديم منحها لمشاريع التنمية. فهذا هو ما سيحافظ على السلام في مساره الصحيح في جنوب السودان. حين يكون لديك شيء عزيز تتعلق به فمن غير المحتمل أن تُقبل بسهولة على تدميره. نشكر ألمانيا مرة أخرى ونأمل أن يساهم جميع أعضاء المجلس في تنمية جنوب السودان في المستقبل القريب.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى المشاورات غير الرسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠.